

النظام العالمي الحديث (١٧٣٠-١٨٥٠)* (الحلقة الثالثة) (إيمانويل والرستين)

الفصل شلق

مقدمة :

إعتدنا أن ننظم معرفتنا حول مفاهيم مركزية تأخذ شكل بديهيات أولية . وما صعود الصناعة وصعود البورجوازية (أو الطبقات الوسطى) إلا مفهومين من هذا النوع ، وهما مفهومان طرحهما علينا تاريخ القرن التاسع عشر لتفسير العالم الحديث . والرأي السائد هو أنه في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حدث تغيير تاريخي نوعي ؛ لذلك يسمى عصر الثورات إذ حدثت ثورتان الأولى ثورة صناعية في بريطانيا والثانية ثورة بورجوازية في فرنسا . إن تعبير الثورة يعني تغييراً مفاجئاً ودراماتيكياً وواسعاً ؛ كما يعني انقطاعاً (ص 3) . فما هو فحوى هذه الثورة ؟ هل هو حلول المنافسة مكان قيود القرون الوسطى كما يقول توينبي عن الحقبة بعد عام 1884 ، أو تزايد وتيرة النمو وإنتاجية الفرد ؟

إن التحرر من القيود القروسطية هو ثورة اجتماعية وتزايد وتيرة النمو هو

(*) وقد نُشرت الحلقتان الأولى والثانية في مجلة الاجتهاد، العدد 37، سنة 1997، ص ص

171 - 222. والعدد 41 - 42 سنة 1999، ص ص 231 - 278.

Wallerstein, Immanuel: The Modern World System III; Mercantilism and the Consolidation of the European World- Economy, 1730-1850, Academic press, San Diego California, 1974.

ثورة اقتصادية؛ وهما مفهومان غامضان (ص 4). ويبدو أن وتيرة النمو ترتبط بالممكنة. والممكنة تعني قوى الإنتاج في حين تعني الحرية (الثورة الاجتماعية) علاقات الإنتاج؛ وإنّ المصنع هو موضع الماكينات وهو موضع البروليتاريا؛ ويقال إن أصله في إنجلترا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر (ص 5). وهناك تسلسل زمني كالتالي:

- تصاعد الطلب (ما يقال إنه جعل الممكنة والبروليتاريا مربحتين).
- إتاحة الرأسمال (ما يقال إنه جعل الممكنة ممكنة).
- النمو الديمغرافي (ما يقال إنه جعل البروليتاريا ممكنة).
- الثورة الزراعية (ما يقال إنه جعل النمو الديمغرافي ممكناً).
- تطور نمط إجارة الأرض (ما يقال إنه جعل النمو الديمغرافي ممكناً).
- الميول الذهنية (ما يقال إنه جعل وجود رجال الأعمال أمراً ممكناً).

يجعل البعض الطلب (بمعنى الحاجة أم الاختراع) أمراً جوهرياً، فهل يتعلق الطلب بالسوق المحلية أم بالتجارة الخارجية؟ (ص 6). ويشكك البعض بأهمية الطلب ويركز على العمليات المتعلقة بالعرض والطلب، بما في ذلك عرض الرأسمال لكن هل الرأسمال الثابت أمر مهم؟ يتردد البعض إلى الحديث عن تدفق الرأسمال أكثر من الرأسمال بحد ذاته (ص 7) بينما يركز آخرون على التحولات الديمغرافية التي أتاحت الطلب على المنتجات الصناعية ووفرت القوة العاملة لإنتاجها (ص 8).

لكن هل كانت هناك ثورة ديمغرافية؟ وما هي أسباب تزايد السكان؟ هل كانت التغيرات السكانية ثورية؟ وهل كانت في إنجلترا تختلف عن البلدان الأخرى؟ ويبقى لب المسألة هو ما إذا كان النمو السكاني نتيجة أو سبباً للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. ويكثر نقاش بين المحللين حول علاقة النمو الديمغرافي بالخصوبة ومعدل الوفيات؛ مع شبه إجماع على أهمية الأخيرة (ص 9).

لما ذا تدنّى معدل الوفيات؟ هل يعود الأمر إلى الأحوال الاجتماعية أم إلى

تحسن المستوى الطبي؟ لكن الطب لم يصبح مؤثراً في نسبة الوفيات إلا منذ بداية القرن العشرين (ص 10).

وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بمسألة التغيرات في القطاع الزراعي كمقدمة وقاعدة للتغييرات في القطاع الصناعي وكأمر يقرر ملامح هذه التغييرات الأخيرة (ص 11). لكن الحسم في الأمر لا يتأكد إلا إذا كانت هناك زيادة في الإنتاجية لكل هكتار أو لكل فرد أو إجمالياً. وهذا غير ثابت؛ ومن غير الممكن الحديث عن مكنتة الزراعة قبل القرن التاسع عشر (ص 12).

إن التقدم الذي حصل هو تكثيف استخدام الأرض عن طريق أساليب زراعية لإنتاج أعلى وأساليب اقتصادية تستخدم المحاصيل البديلة أو التحويلية لإلغاء نظام إراحة الأرض دورياً، ثم استخدام الجذور (اللفت والبطاطا) لإزالة الأعشاب الضارة، وزراعة الأعشاب النافعة (clover, sainfoin, ryegrass) لتغذية التربة. ولم تكن هذه الأساليب جديدة، لكن استخدامها في القرن الثامن عشر صار أوسع.

إذا لم يكن التطور باتجاه تربية الماشية نتيجة مباشرة للتغيير في الإنتاجية الزراعية للفرد، فهل كانت التغييرات في علاقات الإنتاج الاجتماعية سبباً أساسياً للتصنيع بإتاحتها مزيداً من القوة العاملة للعمل الصناعي مع الحفاظ على مستوى زيادة المحصول، وإنتاجية الفرد؛ أي بما سمح بانتقال الأيدي العاملة للصناعة؛ أو من خلال زيادة المحصول الإجمالي بما سمح بالتوسع الديمغرافي؛ أو لأنها كانت مقدمة للإبداع التقني الذي يؤدي إلى إنتاجية زراعية أعلى؛ أو كلاهما؟ بمعنى آخر هل كان التسييج enclosure عاملاً أساسياً في مجمل هذه العملية؟

لقد ألغى التسييج «الحقول المفتوحة» و«حقوق المشاع» وأدى إلى توحيد الملكيات المتوزعة من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم (ص 14).

من الخطأ الاعتقاد أن بريطانيا وحدها اعتمدت التسوير. فقد كان الأمر

شائعاً في فرنسا (ص 15). كان التسييج أمراً شائعاً على مستوى واسع secular process وتسارع في القرن الثامن عشر في بريطانيا وفرنسا. والاعتقاد أنه أدى إلى زيادة الإنتاجية هو أمر مفترض لا برهان عليه. أخيراً هناك رأي بأن إعادة التنظيم الزراعي أدت إلى تخفيض نسبة استخدام الأفراد في الأرض فصار الفائض منها متفرغاً كقوة عمل مدنية صناعية (ص 16).

إن أطروحتي الإخلاء القسري من الريف والفائض الديمغرافي لا تتناقضان لكنهما تفيان الاستثنائية الإنجليزية (فراة الإنجليزية) (ص 17). وفيما يشكك البعض في حدوث ثورة زراعية، يعتبرها البعض الآخر عملية طويلة بدأت في القرن السادس عشر. بينما يعود آخرون بالثورة الصناعية إلى الثقافة البريطانية: بنى الدولة الليبرالية (ص 18). وهناك من يزعم بأن الثورة الصناعية حدثت في بريطانيا دون تدخل الدولة. لكن الدولة البريطانية تمايزت بالتدخل في الزراعة وبالتحكم (regulation) بعلاقات الإنتاج الاجتماعية والتدخل في السوق المحلية بدرجة أقل مما في السوق العالمية عن طريق الحماية (ص 19).

وكانت الدولة مصدراً لتمويل الصناعة. ولم تكن ضرائبها أخف (كما يقول دعاة صغر حجم البيروقراطية). فقد كان هناك تحرر من الدولة غير الفعالة لا من الدولة بذاتها (ص 20). ولم يكن نظام الضرائب في إنجلترا أكثر تكافؤاً. ولم تكن المساواة سائدة في فرنسا ولا في بريطانيا. وكان كل من النظامين الغربيين متساوي الفعالية. إن سوء الفهم مصدره غياب «الإعفاءات» الرسمية في إنجلترا مما أحدث نقمة أقل؛ والضرائب المباشرة بقيت غير مرئية إذ كان يتم تمريرها كعنصر ريعي (ص 21).

نعود إلى السؤال حول ماهية الثورة الصناعية. فهناك سلسلة اختراعات تؤدي إلى صناعة جديدة للمنسوجات القطنية، في إنجلترا بالدرجة الأولى. تؤسس هذه الصناعات على ماكينات جديدة، أو محسنة، وتنظم في المصانع. بموازاتها، أو فيما بعد، هناك توسع مماثل ومكننة في صناعة الحديد. وما يجعل هذه العملية مختلفة عما سبق (من مجموعات اختراعات) وهو أنها أطلقت العنان لتغيير تراكمي يغذي نفسه. وهذا مفهوم يصعب استخدامه

عملانياً، وهو موضع جدل حتى اليوم. فالتغيير الجزئي المستخدم ذاتياً الذي يؤدي إلى التراكم هو ما يميز النظام الرأسمالي منذ القرن السادس عشر. إن الاختراعات في هذه الفترة لم تبدل نسبة الرأسمال إلى العمال، فقد بقيت هذه النسبة على حالها كما كانت منذ زمن بعيد. إن بعض هذه الاختراعات قد أنقصت الحاجة إلى الأيدي العاملة، لكن معظمها أدى إلى تخفيض نسبة الرأسمال أيضاً (ص 22).

على الصعيد التقني لا يعتبر المؤرخون أن فترة 1750 - 1850 فترة تحول جذري، مثل القرن السابع عشر أو القرن العشرين، لا بد من حدوث قفزة على الصعيد التقني. وهناك من يستخدم تعدد الاختراعات التي حدثت في القرن الثامن عشر لتبرير نظرية الفريدة البريطانية. فهذه الماكينات اخترعت في بريطانيا لا في فرنسا (ص 23).

نذكر قصة القطن أولاً: إذ إنه حتى نهاية القرن الثامن عشر كانت المنسوجات صوفية ثم كتانية. وكانت هناك صناعة للمنسوجات القطنية لكنها كانت هامشية. وكان معظمهم يستورد من الهند. وقد أدى التطور في تقنية صناعة القطن الجديدة إلى تخفيض الأيدي العاملة؛ عن طريق استخدام ماكينات تنافس الأيدي العاملة الهندية. أما المنسوجات الصوفية فقد كانت الصناعة الرئيسية في أوروبا الغربية، وهي توسعت في القرن الثامن عشر - والسؤال هو لماذا لم تتم الاختراعات في الصناعة الصوفية أولاً؟ هناك إجابات تتعلق بحرية استخدام القطن (عكس الصوف) وسهولة مكننة القطن ومرونة السوق، لكن الأمر الأساسي هو أنه في صناعة الصوف تتنافس دول أوروبا الغربية وتتناقل التكنولوجيا فيما بينها. أما في صناعة القطن فهي تتنافس مجتمعة مع الهند وتمنع انتقال المكننة إليها (ص 24).

أما صناعة الحديد فهي أيضاً تقليدية في أوروبا. حدثت فيها تطورات واختراعات كبيرة بسبب تزايد الطلب من أجل أدوات الزراعة والماكينات (للنسيج خاصة) والنقل (خاصة سكك الحديد بعد عام 1830) (ص 25). وكان تطور الحديد مدعاة لتطور الفحم كمصدر للطاقة بعد نضوب موارد الخشب

في أوروبا. وقد رفضت فرنسا في البداية استخدام الفحم بسبب طريقة العمل المكلفة لإنتاج جديد أقل جودة (ص 26). وكانت تطويرات الميكنة في ماكينات نسيج القطن هي التي خفضت استخدام الأيدي العاملة. أما الاختراعات في الحديد فكانت كيميائية الطابع وأدت إلى تحسين النوع والكم دون تخفيض الأيدي العاملة. إن تطورات صناعة النسيج أدت إلى إنهاء نظام الصناعة المنزلية putting-out بسبب حلول المعامل الكبرى مكانها، بينما كانت صناعة الحديد تعتمد على المصانع منذ القرن السادس عشر. وهناك من يربط هذه الاختلافات بما يسمى «التحول الثوري» في «الثورة الصناعية الأولى». ويعتبر هوبسباوم أنه لما كانت السيطرة على السوق العالمية مسألة مركزية، فإن الأوضاع تسمح بسيطرة دولة صناعية ريادية واحدة (ص 27).

الحِجَاج المعتقد هو أنه في نهاية القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر هناك تطور ثوري تمثل في المعمل الذي يجمع تحت سقف واحد جميع العاملين في إنتاج سلعة معينة، وهذا تنظيم جديد للقوى العاملة. لكن هذا التنظيم معروف من قبل كما أن الراجح هو أن الأمر مبالغ فيه بالنسبة لبريطانيا.

حقاً كان هناك انتقالٌ لصناعة النسيج من الريف إلى المدينة، لكن مثل هذا التحول كان قد حصل في القرن السادس عشر وانعكس الاتجاه في القرن السابع عشر (ص 28).

ظهرت في الفترة الأخيرة شكوك لدى الباحثين حول حقيقة تفوق بريطانيا. والبعض يعتقد أن فرنسا في القرن السابع عشر والثامن عشر كانت القوة الصناعية القائدة في العالم، وأن الإنتاج الصناعي فاق الإنتاج الزراعي في فرنسا قبل بريطانيا (ص 29).

هناك طريقتان لدحض مفهوم «الثورة الصناعية الأولى»؛ الأول يرتكز على الرأي أن هناك فرقاً ضئيلاً، كما رأينا سابقاً، بين بريطانيا وفرنسا؛ والثانية تقول بإنكار حدوث ثورة صناعية على الإطلاق. وهناك من يقول

بوجود ثورات صناعية سابقة في القرن الثالث عشر وفي القرن السادس عشر كما أن هناك من يقول الثورة الصناعية حدثت بعد ذلك في منتصف القرن التاسع عشر أو القرن العشرين. والأكثر تطرفاً يقولون أن الثورة التكنولوجية حدثت في 1550 - 1750 وبعد 1850 لكن ليس في 1750 - 1850 (ص 30).

والقول بأن هناك ثورات صناعية أخرى قبل وبعد يندرج بسهولة في القول بثورة طويلة. وهناك من يقول بأن ثورة استغرقت 150 عاماً وجرى التحضير لها 150 عاماً أخرى تحتاج إلى تسمية جديدة (ص 31)؛ أو أن الثورة استغرقت وقتاً طويلاً لكن هناك لحظة triumph انتصار (ص 32).

والأصح أن مفهوم «الثورة الصناعية» ومشتقها «الثورة الصناعية الأولى» هو مفهوم خاطئ بكليته. ومهما قيل من ثورة ذات مرحلتين، أو التمييز بين تدرج كمي وقفزة نوعية، فإنه لا يمكن الركون إلى هذا المفهوم الذي ينطلق من فكرة أن ما يفسر «تفوق» البريطانيين هو مجموعة صفات خاصة بهم. إن المطلوب هو تحديد جملة مواقع في إطار الاقتصاد العالمي. إن الاقتصاد العالمي هو الذي يتطور مع الزمن وليس وحدات في باطنه.

والسؤال هو ليس لماذا تقدم البريطانيون على الفرنسيين أو على أي بلد آخر بل هو لماذا تطور الاقتصاد العالمي بمجمله بالطريقة التي تم بها في كل نقطة أو مرحلة من الزمن (والمرحلة هنا هي 1730 - 1840)؟ ولماذا نتج في هذا الوقت تركيز أكبر لأكثر النشاطات ربحية في إطار دولة ما (ولماذا تراكم الرأسمال هناك) أكثر من بلاد أخرى؟ (ص 33).

أما الثورة الفرنسية، التي ارتبطت في الأذهان بإطار الرؤية للثورة الصناعية فإنها تجسد كل المشاعر السياسية للعصر الحديث حتى أكثر من الثورة الروسية التي تنافسها كقوة رمزية (ص 34). والسؤال المطروح منذ الحرب العالمية الثانية هو: هل كانت الثورة الفرنسية ثورة بورجوازية؟

يقول التفسير الاجتماعي للثورة الفرنسية إنها: أولاً، كانت ثورة ضد الفئودالية والأرستقراطية؛ ثانياً: كانت مرحلة جوهرية في الانتقال إلى نظام

اجتماعي جديد هو الرأسمالية وعلى رأسها البورجوازية؛ ثالثاً: إن البورجوازية ما كان يمكن أن تنجح دون دعم الطبقات الشعبية التي، في أحسن الأحوال، استفادت منها، وفي أسوأ الأحوال كانت ضحيتها. وكانت ثورة لأنها كانت تحولاً اجتماعياً نوعياً فجائياً، ولم تكن جزءاً من اتجاه عام وحلقة في تطور اجتماعي شامل.

ويقال لنا إن المجتمع الفرنسي كان ما يزال في نهاية القرن الثامن عشر ذا بنية أرستقراطية (ص 35). والإشكالية هي أن البورجوازية الفرنسية استطاعت القيام بالثورة بخلاف البورجوازية الإنجليزية التي كانت أكثر تقدماً لكن ثورتها كانت أقل راديكالية (ص 36).

ثم يقال إن النبلاء قاموا بالثورة وأن العامة أكملتها، وكان ذلك حقيقة ثابتة. ويتم تصوير الأمر وكأن البورجوازية تأخذ القيادة من الأرستقراطية عام 1789 بدعم من القوى الشعبية وتهزمها في العام الثالث للثورة (ص 37). ثم يقال إن صورة القوة الطبقية تبدو وكأن البورجوازية تمسك الأمور في قبضتها في كل مكان والقوى الشعبية تخوض الصراع تحت قيادة البورجوازية الصغيرة الريفية والمدينة التي كانت طليعة الثورة التي لا تلين أمام الفيودالية (ص 38).

يشكك الباحثون بهذا النموذج الكلاسيكي، من عدة جهات نظر؛ أولاً المتعلقة بالأطروحة الأطلسية، ثانياً المتعلقة بالشك بالدور المعطى للبورجوازية، وثالثاً المتعلقة بوصف فرنسا القرن الثامن عشر ودور الأرستقراطية في اقتصادها.

ينظر أصحاب الأطروحة الأطلسية للثورة الفرنسية على أنها جزء من كل كبير، من حركة ثورية عمت العالم الغربي بما فيه الثورة الأميركية وثورات أميركا اللاتينية (ص 38). وهؤلاء ينظرون إلى الثورة الفرنسية على أنها ليبرالية، بورجوازية ديمقراطية. ينظر الأطلسيون بعطف إلى الثورة الفرنسية ليقارنوها بالثورة الروسية معتبرين الأولى أصيلة، ابنة العالم الغربي وثورته في القرن الثامن عشر، والثانية ابنة ثورة العالم غير الغربي في القرن العشرين.

هكذا، فالأطلسية تتضمن محاكمةً للثورة الروسية أكثر من الثورة الفرنسية (ص 39). إن المسألة المركزية في نفي اعتبار الثورة الفرنسية ثورةً بورجوازيةً هي أن فرنسا القرن الثامن عشر لم تكن بلداً فيودالياً بأيّ معنى. فالحقوق المترتبة لسادة الأرض السنيورية كان شكلاً bizarre سطحياً للملكية، أما المستحقّات التي كان هؤلاء السادة يضغطون عليها فقد كانت مستحقّات تجارية أكثر منها فيودالية (ص 40). فقد كان النبلاء في فرنسا يستثمرون في الأرض كرجال أعمال رأسماليين. ولم تكن نشاطاتهم الاقتصادية تقتصر على الزراعة بل كان جزء هامّ منها موجّهاً للصناعة (ص 41).

إن «الردة الأرستقراطية» (قبل الثورة الفرنسية) تسمية خاطئة، فالردة تعكس تحسين الموقع في السوق لمؤجري الأرض في مواجهة المستأجرين. وكان ذلك نتيجةً لتحسيناتٍ تقنية متعلقة بتقنيات المساحة ورسم الخرائط التي أتاحت للمالكيين تحسين تقنيات الإدارة. ولم تكن الأرستقراطية منغلقةً على نفسها بل منفتحة أكثر مما يسمح به تماسك النظام وأقل مما هو ضروري لازدهار البلد. وكانت البورجوازية تسلك سلم النظام القديم لتحول نفسها إلى أرستقراطية بأسرع ما يمكن (ص 42). لا يستحق البورجوازيون أن ينسبوا لأنفسهم «طريقاً ثورياً»، فهم حققوا أغراضهم عبر قرون طويلة بتوسيع دورهم في المجتمع المدني. إن تسمية الثورة الفرنسية كثورة اجتماعية هو إسقاط إلى الوراء بواسطة القياس للثورة البروليتارية، في حين أن البورجوازية لم تكن بعد قد خلقت أوضاعاً للطبقة العاملة لتعيش بالكامل من بيع قوة عملها.

كانت ثورة بورجوازية وثورة دائمة في آليتها الداخلية، أدت إلى توليد ثورة بروليتارية جنينية أي ثورة معادية للرأسمالية.

لم تكن ثورة ليبرالية لأن النتيجة السياسية للثورات الفلاحية بعد الثورة الفرنسية كانت نشوء الدولة المركزية البيروقراطية لا الدولة الليبرالية - البرلمانية.

لقد حدثت الثورة الفرنسية وكانت حَدَثًا ضخماً النتائج بنتائجها المتنوعة

والمستمرة بالنسبة لفرنسا والعالم، وكانت أسطورة؛ ويبقى من المهم جداً سياسياً حتى اليوم، ليس بالنسبة لفرنسا وحدها، التقاط هذه الأسطورة والاهتمام بها (ص 49).

كما رأينا مرةً بعد الأخرى أن تفسيرات الثورة الفرنسية توظفُ كتعليق على القرن العشرين. وربما تعود القضية إلى اختلاط الأمر علينا فيما يخص القرن العشرين.

لا يعتقد المؤلف أنه يجب الاحتفاظ بصورة الثورة الفرنسية كثورة بورجوازية من أجل الاحتفاظ بالثورة الروسية كثورة بروليتارية. ولا يعتقد أنه علينا أن نخلق صورةً للثورة الفرنسية كثورة ليبرالية من أجل تلطيخ صورة الثورة الروسية كواحدة توتاليتارية. لا يفيدنا تصنيف بورجوازية أو ليبرالية في وصف ما حدث (ص 50).

لقد ارتكب ماركس خطأً أساسياً حين اعتقد كما اعتقد سميث من قبل أن التنافس هو قانون الرأسمالية وأن الاحتكار تشويه لها؛ وحين اعتقد على طريقة شومبيتر أن رجل الأعمال هو حامل لواء التقدم.

إن العديد من ماركسيي القرن العشرين لا يشاطرونه هذه الآراء المتحيزة، لكنهم يوافقونه الرأي متى اعتبروا أن الرأسمالية قد تغيرت. وعندما يقلب المرء تلك الفرضيات، فإنه يصل، عن طريق التحليل الديالكتيكي والمادي، إلى قراءة لفترة القرن السادس عشر الممتدة إلى القرن الثامن عشر، وحتى القرن التاسع عشر، تختلف عما رآه ماركس في كثير من الأمور.

لقد تكلمت الثورة الفرنسية لغةً معاديةً للفيودالية، وألغت القنانة، وأنهت النقابات القروسطية، وأوقفت الأرستقراطية والإكليروس عن كونها طبقات ذات امتيازات. لكن البورجوازية العليا بقيت تنشد ألقاب النبالة حتى عام 1875 على الأقل (ص 51). ومع ذلك فإن شيئاً ما تغير في 1789 وما بعدها. تغير كل الجو الإيديولوجي في الغرب. فالانتقال من الفيودالية إلى الرأسمالية كان قد حدث قبل ذلك بوقت طويل. إن تحول بنية الدولة كان مجرد استمرار

لعملية كانت تحدث لمدة قرنين قبل ذلك وكان توكفيل على حق؛ لأنّ الثورة الفرنسية لم تؤدّ إلى تغييرات اقتصادية أساسية ولا إلى تحولات سياسية أساسية. بل الثورة الفرنسية، في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي، هي اللحظة التي تطابقت فيها البنية الفوقية الإيديولوجية مع القاعدة الاقتصادية. وكانت نتيجة هذا التحول لا سببه ولا لحظة حدوثه.

إن البورجوازية الكبرى، الأرستقراطية المتحولة في نظام رأسمالي، تؤمن بالربح لا بالأيديولوجيا الليبرالية. وإن الليبرالية أداة تتخلى عنها البورجوازية متى تعارضت مع التراكم الرأسمالي. لكنها أداة تعكس نهاية بنوية للعملية الرأسمالية، البرجزة النهائية للطبقات العليا. إن الثورة الفرنسية تمثل أولى الثورات ضد النظام في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وكانت نجاحاً في بعض الجوانب وفشلاً في جوانب أكثر. وإن الأسطورة التي تمثلها الثورة الفرنسية ليست أسطورةً بورجوازية بل هي أسطورة ضد البورجوازية (ص 52).

يخدم مفهوم الثورة البورجوازية الوظيفة نفسها التي للثورة الصناعية. هذه الأخيرة تفسر لماذا استطاعت بريطانيا أن تقبض على حصة كبرى، أكبر من حجمها من الفائض العالمي في الفترة المعنية؛ خاصةً في مواجهة غريماتها فرنسا. إن مفهوم الثورة البورجوازية يفسر الظاهرة نفسها متسخدمًا معطيات فرنسية بدل البريطانية؛ ويخبرنا لماذا خسرت فرنسا. فقد حصلت فرنسا على ثورتها البورجوازية بعد بريطانيا بأكثر من قرن، والثورة البورجوازية تُعتبر شرطاً متقدماً على الثورة الصناعية.

لا ننكر أنه في فترة 1730 - 1840 حصلت بريطانيا (أو بدقة أكثر البورجوازية التي كانت قاعدتها الإقليمية في بريطانيا) على ميزات تنافسية رئيسية ضد فرنسا. سنبحث في كيفية حدوث ذلك دون العودة إلى المفهومين المترابطين والخاطئين: الثورتين الصناعية والبورجوازية (ص 53).

الفصل الأول

الصراع في المركز - المرحلة الثالثة

1763 - 1815

أعطت معاهدة باريس في 1763 لبريطانيا الفرصة لتحقيق ما كانت تعمل لمئة عام سابقة من أجل تحقيقه؛ وهو أن تسبق فرنسا على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية. لكن هذه المهمة لم تتحقق إلا في عام 1815 عقب الحروب النابليونية، ولم يكن ذلك سهلاً.

حدثت المرحلة الثالثة من الصراع المستمر والمفتوح بينهما من أجل الهيمنة في ظروف من التوسع المتجدد للاقتصاد العالمي الرأسمالي، وهذا بدوره كان نتيجة إعادة ترتيب هيكلية الاقتصاد العالمي من خلال ركود القرن السابع عشر الطويل (الذي تم تحليله وتحليل نتائجه في الجزأين 1، 2 من هذه القراءة). وحدث الازدهار من جديد في الفترة 1730 - 1830 مما أدى إلى حركة متزايدة لتزايد الإنتاج وارتفاع الأسعار والمداخيل. ولم تكن حركة إنسيابية متواصلة بل دورات متعاقبة لمدة قصيرة نتيجة مواسم متردية تبعها ارتفاع أسعار. وكانت هذه آخر مراحل أزمة النظام القديم. وتكررت ظاهرة المواسم على المدى القصير حيث كانت الحبوب، التي كانت مركزية للغذاء، تستجيب استجابة سريعة لأسعار السوق تجاه العرض (ص 57). فقد كان الخبز عماد الغذاء لجمهور الناس. إن معنى النقص في عرض المواد الغذائية بالنسبة للمنتجين الكبار هو ارتفاع الأسعار؛ لكنه بالنسبة للمنتجين الصغار يحمل معنى الكارثة، لأن ما يتبقى للصغار، من أجل البيع في السوق، بعد البذور والعشور والريع وسد كفاف العيش، هو كمية ضئيلة تتلاشى في المواسم السيئة. والأسعار العالية هي أيضاً كارثة بالنسبة للمستهلكين الصغار. لذلك ليست هذه الفترة ازدهاراً، ولم يكن التطور فيها مختلفاً عن المراحل السابقة في القرن الثامن عشر. وقد أدى ارتفاع الأسعار بعد 1730 إلى ارتفاع الريع (ص 58).

المسألة ليست مسألة تتابع سنوات ذات مناخ سيء بل مسألة تعود إلى الساحة الاجتماعية وتعلق بتوزيع المردود والمداخيل. لكن هل تغيرت الساحة الاجتماعية عما سلف في القرن السابق؟ إن أزمة النظام القديم Ancien Regime تعود إلى مسألة التراكم:

(1) ارتفاع الأسعار على المدى القصير نتيجة إنتاج منخفض أقل من الطلب في السوق المحلية. وهذه هي ظاهرة النظام القديم.

(2) ارتفاع الأسعار على المدى الطويل مرتبط بإنتاج مرتفع إستجابة لطلب غير ملبى في السوق العالمية الذي يلعب فيه المناخ دوراً هامشياً.

والأمر الأساسي هو تراكم الرأسمال ووتيرته العامة.

في ركود القرن السابع عشر حاولت دول المركز أن تبقى، وتستعيد ضمن حدودها، النشاطات الاقتصادية المربحة مثل إنتاج الحبوب وصناعات المعادن والنسيج ومحطات التوزيع التجاري. وتراجعت هولندا لتحل مكانها بريطانيا وفرنسا في صراع متكافئ. وجرت إعادة ترتيب بطيء لعمليات الإنتاج في بلدان المركز أدت إلى توزيع المداخيل داخل كل بلد بما يسمح بالحديث عن توسع الطلب المحلي ثم توسع الاقتصاد العالمي (ص 59).

إن جميع التطورات في مرحلة ما بعد 1750 كانت تحدث في القرن السابق، وإن بطيء أكثر، وهي تغيرات في تقنيات الزراعة والصناعة وتزايد الطلب في المركز والتوسع الجغرافي. ومع التوسع الجغرافي ازداد التخصص الجغرافي وازدادت المكننة (الثورة الصناعية). وكان التراكم، حيث أمكن الربح، هو أهم إنجازات القرن السابع عشر، وكانت العقبة هي الطلب المحدود بسبب توقف عدد السكان عن النمو... وقد هيا كل ذلك الجو للتوسع الجديد (ص 60).

إن انخفاض عدد السكان في القرن السابق أدى إلى تغذية أفضل للأحياء مع ارتفاع بطيء للأجور الحقيقية. ومع تتابع المحاصيل الجيدة في 1715 - 1750 تزايدت الخصوبة السكانية. وكان تدني أسعار الحبوب ظاهرة بدأت في

1620 إلى 1750 ووجدت أجلى التعبيرات عنها في البلد الأكثر تصديراً للحبوب وهو بريطانيا (ص 61).

تُروى قصة الزراعة في القرن الثامن عشر بشكل مختلف في كل من فرنسا وبريطانيا. في فرنسا في عهد لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر كانت العلامة الرئيسية الردة السنيورية (ردة النبلاء) التي كانت كما يقال السبب الرئيسي (أو سبباً رئيسياً) في اندلاع الثورة الفرنسية. وفي بريطانيا، ابتداء من 1750، بدأت موجة جديدة من التسييج التي كانت سبباً (أو السبب الرئيسي) للثورة الصناعية الأولى. لكن هل كانت ردة النبلاء وموجة التسييج مختلفتين؟ لا أعتقد ذلك.

إن الجهود من أجل زيادة الربح في القرن الثامن عشر ولتوسيع السيطرة على الأرض وعلى الإنتاج في بلدان المركز بدأت في رأيي كوسيلة للتعويض عن تدني الأرباح لدى الملاكين الكبار، كما كان الأمر لدى استجابة الملاكين الكبار في أوروبا الشرقية في القرن السابع عشر. ثم صار ارتفاع عدد السكان بحد ذاته مصدراً لأرباح كبيرة. فقد انقلب الأمر من زيادة في العرض إلى نقص في العرض عن الطلب فارتفعت أسعار الحبوب ببطء أولاً، وبسرعة بعد 1750. ولم تكن الاستجابة للفجوة في العرض ثورة زراعية أو تقدماً تقنياً. فهذا أمر غير صحيح (ص 62). كانت ردة النبلاء ذات شقين:

(1) إعادة تفعيل وتطبيق الامتيازات والرسوم المدفوعة للنبلاء والتي كانت في طريقها إلى الإهمال.

(2) اقتطاع الأرض المشاع لصالح النبلاء والملاكين الكبار.

الأولى قانونية قروسطية والثانية عكس ذلك.

حدث هذا في ظروف توسع السوق العالمية في إطار ردة فعل شمولية تضمنت أيضاً إدارة حديثة للعقارات (محاسبة، مساحة، إشراف) وتخزين ومضاربة وحبس رهنيات ودعم من نظرية الفيزيوقراطيين في الأسعار التي عبرت عن توقعات رجال الأعمال. وكان حجر الأساس في هذه الردة هو

الريع الذي يجب أن لا يخلط بالرسوم المدفوعة للنبلاء Seignorial Dues، وقد زاد الريع بين 1730 و1780 بنسبة 51٪. كما زادت العشور نسبة 35٪ (ص 63). وكان أكثر الناس استفادة من هذه الزيادة الدراماتيكية في المدخول الزراعي في هذه الستين عاماً هم الناس المسيطرون على «الفائض القابل للتسويق» وهم استفادوا ليس من 80٪ من الزيادة في الأسعار بل أيضاً من الـ 20٪ الناتجة عن «الابتزاز لفائض القيمة الإضافية»؛ وكان على رأس الهرم الملاكون الكبار ومعظمهم نبلاء؛ لكن في القرن السابع عشر والثامن عشر كان الانتقال من وضعية العامة إلى النبالة سهلاً للأغنياء الذين صاروا ملاكين كباراً. وبالمقابل كان سهلاً أن تتحول المستحقات الفيوالية إلى ربح رأسمالي بواسطة تلزيم جبايتها (Affermage). ولم يكن جمع الضرائب بالتلزيم مقتصرًا على الدولة وحدها. وملتزمو هذه المستحقات هم الذين يبيعونها في السوق ويستفيدون من كل زيادة في الأسعار. يضاف إلى ذلك اقتطاع الأرض المشاع وضمها إلى الملكيات الكبرى المجاورة، أو تقسيم الأرض المشاع وتسييجها (ص 64).

لهذه الأمور تاريخ سابق طويل في فرنسا وبريطانيا. والملاكون الكبار في فرنسا كانوا أقل نجاحاً من نظرائهم البريطانيين. إن دولة أضعف في فرنسا وطبقة فلاحين أضعف في بريطانيا قد قادا إلى نتائج متناقضة. لكن الملاكين الإنجليز بعد 1750 كانوا أقل نجاحاً في زيادة الريع من الفرنسيين.

وقد انتشرت قيم الرأسمالية في فرنسا قبل بريطانيا (قداسة حقوق التصرف للمالك) بعكس استمرارية القيم التقليدية في إنجلترا (الحقوق المكتسبة لمستأجري الأرض): وكانت قدرة الدولة الفرنسية على فرض التغيير أضعف من الدولة الإنجليزية. وقد تسارعت موجة التسييج في إنجلترا بعد 1750 لا عن طريق العقود المباشرة بل بواسطة البرلمان (ص 65).

تزايد الإنتاج الزراعي لكن ليس بنسبة تزايد السكان وتزايد نمو الصناعة والتجارة بخطى أسرع (ص 66). وقد حدث التوسع الصناعي في موازاة إنتاج الحبوب في فرنسا قبل إنجلترا. فلم يقتصر التوسع الاقتصادي إذن على

بريطانيا كما يقول البعض. والتوسع الاقتصادي لا يقتصر على الإنتاج بل يشمل التجارة؛ فقد توسعت تجارة فرنسا وبريطانيا لكن بالدرجة نفسها في كل الأسواق. يضاف إلى ذلك أن البريطانيين لم يفلحوا في الأسواق الأوروبية حيث واجهوا التصرفات الحمائية ومنافسة الفرنسيين (ص 67). بل كان البريطانيون أكثر قدرة على التوسع التجاري في الأسواق الكولونiale. واكتسب توسع بريطانيا في الأسواق الكولونiale ميزة خاصة بسبب تزايد الدور الاقتصادي للأميركتين. أما فيما يتعلق بأهمية «السوق المحلي» فقد كانت فرنسا أكبر مساحة وسكاناً حتى بعد الاتحاد البريطاني (ص 68). يعود توسع السوق المحلي في 1750 - 1815 إلى ازدياد السكان كما إلى زيادة دخل الفرد. ومع معاهدة باريس التي أنهت حرب السبع سنوات، لم يكن بيناً أن بريطانيا ذات مستوى اقتصادي يختلف عن فرنسا. الواضح آنذاك هو أن لكل منهما ميزة مختلفة في التجارة. كانت بريطانيا (ص 70) يزداد ضعفها في منافسة فرنسا في القارة الأوروبية وكانت تعوض عن ذلك بتحسين تجارة عبر البحار فقد خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة لكن النصر لم يكن كاملاً (ص 71).

لم تدمر القاعدة الاقتصادية لفرنسا عبر البحار، لكن المجمع التجاري الصناعي على شاطئ فرنسا الأطلسي توقف نموه التصاعدي؛ وقربت الحرب مالية الدولة ولم يعد هناك توازن بين النفقات والموارد - وصارت تعيش على المستقبل (ص 72). في هذه الفترة بدأت النخبة (الثقافية والبيروقراطية والزراعية والصناعية والسياسية) تعبر عن شعورها بأن فرنسا صارت متخلفة عن بريطانيا؛ وصارت تفتش عن وسائل اللحاق بها. كان هذا الشعور مبالغاً فيه؛ لكن لا يمكن إغفال تأثيره على السلوك السياسي والاجتماعي للعصر. وكانت النتيجة في الزراعة هي: تحرير الأرض، وتحرير أسعار الحبوب، والتحسينات الزراعية (التقنية) (ص 73).

كانت القوانين التي تحكم حقوق الملكية في فرنسا غير مؤاتية لها بالنسبة إلى بريطانيا التي كانت حقوق الملكية فيها أقل ثباتاً. فهي أتاحت

الفرص لاغتصاب بشكل أكثر سهولة. وكانت فرنسا قبل إنجلترا هي التي طبقت نظرية آدم سميث في «ثروة الأمم» حتى قبل ظهورها، وذلك في عام 1764 عندما ألغت تقليد التموين وحققت «ليبرالية الحبوب». سمح إعلان 1764 بحرية تداول الحبوب في فرنسا وبحرية تصدير القمح والطحين (ص 75).

كانت فترة ليبرالية القمح قصيرة وكان القصد منها تخفيض الأسعار وجعلها متساوية بين المناطق وتقليص حجم التغيرات السنوية... لكن الهدف الحقيقي للملاكين الكبار كان الحفاظ على مستوى الأرباح بواسطة زيادة المبيعات الإجمالية... سيصبح هذا الإجراء غير ضروري فيما بعد بعد أن تعدلت إجازات الأرض لصالح المالكين الكبار (ص 76).

أما الفروق التقنية بين فرنسا وإنجلترا فهي أمر مبالغ فيه، وهي تتعلق بتاريخ الأفكار أكثر مما تتعلق «بالتاريخ الواقعي» حسب تعبير أحدهم. وفيما يتعلق بالصناعة، هناك اعتقاد شائع، حتى في ذلك الوقت، إن الفرنسيين كانوا يتخلفون وهذا الرأي مبني على واقع الصناعة القطنية الإنجليزية (ص 77).

في معظم القرن الثامن عشر لم تكن صناعة القطن في فرنسا أكبر مما في بريطانيا وحسب، بل تضاعفت بين 1732 و1766. لم تتوسع صناعة القطن الإنجليزية بعد 1700 إلا بفضل التشريع ضد صناعة القطن الهندية، ولم تتوسع بدرجة كبيرة إلا بعد 1780. ما يسمى الثورة الصناعية، عادة، ليس أكثر من إعادة reurbanization تموضع في المدن وإعادة تكتل وتركيز الصناعات الرئيسية، إضافة إلى الجهد المبذول من أجل الاستفادة من اقتصاد الحجم.

وليس أكيداً أن بريطانيا بدأت هذه العملية قبل فرنسا. وبالنسبة إلى الأحجام في القرن الثامن عشر فإن فرنسا حوت وحدات كبرى أكثر من بريطانيا. لم تحقق بريطانيا صعوداً ملحوظاً في فعالية الإنتاج إلا بعد 1780، يعزى ذلك إلى «موجة الآلات» لكنه يعود أيضاً إلى ميزة الانفتاح واختراق السوق (ص 79). وهناك مبالغيات حول أهمية السوق المحلية البريطانية.

مبالات حول أهمية السوق المحلية البريطانية:

وليس أقل دقة من القول أن صناعة القطن الإنجليزية نمت بمعزل عن العوائق الدفاعية الاصطناعية في وجه المنافسة الأجنبية، أي بمعزل عن آلية تدخل الدولة (ص 80). وكان النقاش أيديولوجيا يدور في فرنسا حول «أزمة الملكية» لا في إنجلترا. فقد كان لدى فرنسا شعور بأنها تتخلف عن بريطانيا. ودار الجدل فيها حول دعاة الحماية والتدخل ودعاة التدخل «الليبرالي» (ص 81). وكانت المسألة الأساسية في تلك الفترة هي مالية الدولة. كانت حصة الدولة من الدخل العام تتزايد حتى 1715... لكنها كانت تتراجع منذ 1730؛ ذلك لأن نظام تلزيم الضرائب وضع الدولة تحت رحمة الملتزمين. لكن حرب الاستقلال الأميركية هي التي حولت هذا الاتجاه إلى مشكلة حادة، إذ زادت نفقات الدولة في وقت كانت مواردها تتراجع. لقد خسرت بريطانيا حرب الاستقلال الأميركية. خسرت ممتلكاتها لكنها ربحت حق الاستعمال - التجارة - دون تكاليف الإدارة؛ فهي لم تخسر شيئاً بل ربحت (ص 82).

استفادت بريطانيا من حرب الاستقلال الأميركية بسبب موقعها المهيمن في التجارة الدولية - وكان استقلال أميركا لصالحها تجارياً. بينما كان ثمن الحرب بالنسبة لفرنسا زيادة الأعباء والديون والإفلاس ثم الثورة. ولم تكن ديون بريطانيا أقل مما في فرنسا (ص 83). لكن الدين العام الفرنسي تزايد في 1783 و1793 بينما تراجع الدين البريطاني. يعزو البعض تفسير ذلك إلى نهب الهند الذي أتاح لبريطانيا أموالاً كافية لشراء ديونها من الهولنديين. مرة أخرى جاءت ميزة بريطانيا من الموقع الذي احتلته بعد 1763 (ص 83).

كان تراكم الميزات لبريطانيا في الاقتصاد العالمي واضحاً بعد 1763، وهي ازدادت بعد 1780 وصارت نهائية بعد 1815. إن رغبة فرنسا باللاحاق ببريطانيا ساهمت إلى حد كبير في حدوث الانفجار الكبير في ثمانينات القرن الثامن عشر. وكانت رغبة ملك فرنسا في أن «تكون فرنسا إنجليزية أكثر من إنجلترا». لكن فرنسا أصيبت بإحباطات نتجت عن عدم القدرة على إصلاح نظامها المالي الداخلي وفتح الحدود من أجل زيادة موارد الخزينة عن طريق

الجمارك؛ فكانت كمن يقطع الغصن الذي يجلس عليه.

فكانت أولى بشائر السياسة الجديدة إعلان 30 حزيران 1784 الذي فتح المستعمرات الفرنسية أمام التجارة الأجنبية الحرة لمنع التجارات المحظورة وجباية الضرائب من التجارة الشرعية، في محاولة لزيادة التجارة بين أميركا المستقلة والهند الغربية الفرنسية، الأمر الذي جاء لصالح البريطانيين (ص 86).

ثم وقع الفرنسيون المعاهدة التجارية البريطانية - الفرنسية في عام 1786 وكانوا هم الساعين من أجلها:

(1) لحل أزمته المالية؛ بالقدرة على وضع الضرائب على تجارة كانت غير مشروعة قبلاً (التهريب).

(2) ولإزالة الصعوبات البنيوية التي يعاني منها الإنتاج الفرنسي؛ بإجباره على الإبداع من خلال ضغط السوق.

وكان معنى التجارة الحرة مبادلة القطن الإنجليزي (والفخاريات والصوف) في السوق الفرنسي مع النبيذ الفرنسي (والمنتجات الزراعية، والحريير والكتان والزجاج) في السوق الإنجليزي.

يبدو أن الفرنسيين قدروا فعل المصنوعات البريطانية أقل من قدرها وقدروا طاقتهم على المنافسة أكثر مما تستحق. والأكثر من ذلك بدا أنهم رحبوا بدور جديد لفرنسا كدولة شبه طرفية (ص 88). في الوقت ذاته كانت بريطانيا تسعى لعقد اتفاقات مماثلة مع: البرتغال، إسبانيا، روسيا، بروسيا، صقلية وهولندا، كما مع فرنسا (ص 89). لكنها لم تعقد معاهدة إلا مع فرنسا التي رضخت للضغط بسبب وضعية ماليتها والأزمة في تجارة النبيذ. ولجأت إلى إصلاحات كالتي ينصح بها صندوق النقد الدولي حالياً للدول التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات. وكان سهلاً القضاء على المعارضة للاتفاقية في بريطانيا. وكان جوهر المنافسة هو القطن (ص 90).

كانت نتائج المعاهدة سريعة خاصة في مجال تبادل نسيج القطن

الرخيص بالقماش الجيد، أي القماش الذي يستعمله الشعب لا الأغنياء؛ إذ حدث طوفان لمستوردات المنسوجات القطنية من بريطانيا وغيرها. فكان ذلك «ثورة اقتصادية» ونقطة فاصلة في تاريخ فرنسا الصناعي (ص 91). رأى الفرنسيون في الأمر سياسة إغراق. وشعر القطاع الصناعي أن الدولة تخلت عنه في الوقت الذي كان يحتاج إليها أكثر من أي وقت آخر (ص 92). وكانت النتائج بالنسبة لإنجلترا سريعة ومفيدة بشكل واضح، إذ ارتفعت مداخيل الدولة وتوسعت إمكانيات التصدير، وتحسن ميزان المدفوعات لصالحها (ص 93). وساعد فتح السوق الفرنسية على الإفادة من «اقتصاديات الحجم» وسمح بتخفيض الأسعار في الولايات المتحدة. ولم يستطع الفرنسيون تعويض خسارتهم في تجارة القطن عن طريق تجارة النسيج. إذ لم يكن استيراد الإنجليز منه كافياً. وأدت الأزمة التي سببتها معاهدة إيدن إلى تراجع في السوق الداخلي الفرنسي. فتدنت أسعار النسيج بين 1777 إلى 1786 وحتى 1791. وحدث ارتفاع كبير في أسعار الحبوب 1788 - 1789. وليس غريباً أن هذه الأزمة المريعة في القطاع الصناعي المتزامنة مع تزايد أسعار الحبوب والخبز سوف تكون سبباً للحرب (ص 93).

إن الثورة الفرنسية حدث من جملة الأحداث الضخمة في العالم المعاصر. وليس كافياً تفسيرها بحادثة أو اثنتين؛ ويقال في العادة إن هناك التقاءً لحدثين يساعد على تفسير الثورة الفرنسية: الحدث الاقتصادي، وأزمة الدولة في ماليتها. لكن ذلك، إذ يفسر حدوث الثورة، لا يفسر أهميتها.

إن أهمية الثورة الفرنسية متأية من أهمية الصراع الفرنسي - البريطاني من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي. جاءت الثورة الفرنسية في أعقاب (وكنتيجة) لشعور الفرنسيين بأنهم سيخسرون في هذا الصراع. وكان لها هذا التأثير على الاقتصاد العالمي لأنها حدثت في البلد الذي خسر الصراع من أجل الهيمنة. وكان أمل البعض في أن توقف المد البريطاني؛ لكنها كانت حاسمة في تأكيده. وبسبب هذه الهزيمة الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية حقق الثوار الفرنسيون أهدافهم الإيديولوجية الطويلة الأمد. وقد ألغت الثورة الفرنسية

في 4 آب 1794، النظام الفيودالي. إضافة إلى إجراءات أخرى بعد ذلك (ص 49). لكن هذه الإجراءات لم تكن أكثر من تسوية، لم يستفد منها سوى بعض الفلاحين الذين لديهم بعض الملكية الخاصة، إذ سمحت بتسييج الأرض المشاع واقتطاعها (ص 96).

أبطأت التقدم الاقتصادي لكنها أحدثت آلاماً أقل وكانت أكثر إنسانية من التغيرات الزراعية الإنجليزية. لكن هذا التفسير إرادي أكثر مما ينبغي. لقد كانت التسوية حصيلة صراع طبقي شرس بين الرابحين من تطور الاقتصاد العالمي الرأسمالي وبين الخاسرين منه. والحصيلة الإنسانية للثورة كانت نتيجة نضال القوى المعادية للرأسمالية.

وعلى صعيد حماية الصناعة قامت الثورة بتغييرات لا تقل أهمية، بل تزيد، عن الإصلاحات الزراعية (ص 97). ثم حدثت العودة إلى سياسة الحماية إذا ألغيت المعاهدة رسمياً في عام 1793. ولم يكن ذلك يتعارض مع إلغاء التعريفات الداخلية وإلغاء النقابات (ص 98). إن المسألة بالنسبة للثورة الفرنسية هي توسيع دور الدولة لا ضموره. وكان تحطم الاستقرار في فرنسا نتيجة للصراع بين أصحاب الامتيازات والمجربين من الامتيازات، كما كان نتيجةً للانهار داخل الشرائح صاحبة الامتيازات (ص 99).

هناك ثلاثة أسئلة حول: (1) العلاقة بين البورجوازية والأرستقراطية، (2) ودور وأهداف القوى الشعبية في الثورة الفرنسية (3) وهوية اليعقوبيين. وعلى الرغم من التمايز القانوني - الاجتماعي بين البورجوازيين والأرستقراطيين، هناك تساؤل حول ما إذا كانتا طبقتين منفصلتين؟ ومن سخرية الأقدار أن أحد عناصر «المثال» البريطاني هو قدرة الأرستقراطية البريطانية السياسية والاقتصادية (ص 100) ولا يُنسى أن إحدى البلدان التي احتفظت فيها الأرستقراطية بأكبر دور وأطولها حتى الآن هي بريطانيا، التي هي قلب العالم الرأسمالي. يضاف إلى ذلك أن التفسير الاجتماعي للثورة، على أنها ثورة بورجوازية ضد الفيودالية، يلقي العديد من الانتقادات مؤخراً (ص 101).

لقد كانت الطبقة الرابعة المؤلفة من القوى الشعبية، ذات أكثرية ريفية. ولم تكن هذه متحالفة مع البورجوازية. وقد حدثت الثورات الفلاحية في قلب الثورة الفرنسية في مواجهة البورجوازية وحلفائها (ص 102).

وكانت البورجوازية والأرستقراطية بالنسبة للعاملين الريفيين جزءاً من الطبقات ذات الامتيازات. الثورات الفلاحية في قلب الثورة الفرنسية هي حصيلة مزيج من مقاومة التحول إلى بروليتاريا على المدى الطويل والحاجة إلى الخبز على المدى القصير. وقد كانت ماري أنطوانيت، كما الكثير من الثوار البورجوازيين يجهلون أن الثورة حدثت من أجل الخبز كما من أجل حقوق الإنسان.

إن الخوف الكبير لدى البورجوازية والأرستقراطية أدى إلى سعيهما لحماية ملكيتهما من الطبقة الرابعة التي كانت تسبب قلقاً 1788 - 1789. أخذت الجماهير الفلاحية زمام الأمور بيدها عشية 4 آب حين ألغيت الفيودالية، ولم يكن هذا الإلغاء برنامج البورجوازية بل هو أمر فرضته الحركة الفلاحية الثائرة.

في السنوات الأربعة بعد 1789 كانت الحكومة والبرلمان تتبنى إجراءات راديكالية تحت ضغط الجماهير الشعبية. فقد كانت تحاول دائماً الحد من تماديها (ص 103). نمت المعارضة في 1789 - 1793 لأن إلغاء الأرستقراطية والكنيسة كمنتفعين من الربح الريفي أجج الصراع الطبقي في المناطق الريفية بين العمال الريفيين والريفيين المستفيدين من فائض القيمة (ص 105). ولم تكن الصورة مختلفة في المدن، خاصة في باريس، حيث الذين «لا لباس لهم» يماثلون الفلاحين الذين كانوا يحاربون الطبقات ذات الامتيازات. إن الذين «لا لباس لهم» sans-culottes، في تحالفهم مع الحكومة الثورية، كانوا على تناقض معها بمقدار ما كانوا حلفاءها. فقد كانوا غاضبين غضباً كبيراً بسبب التضخم النقدي وبسبب أسعار القمح ما أحدث شرخاً بينهم وبين الحكومة (ص 106). كانت الديمقراطية المباشرة في باريس أشد لحظات الإرادة المعادية للرأسمالية في التاريخ المبكر للعالم الحديث كانوا حانوتين

وتجاراً صغاراً وحرفيين. وصغار كسبة وعمالاً ومشردين وفقراء مدن؛ وكانت نواتهم من الحرفيين (ص 107). وليس غريباً أن الحركات العمالية قادها بعض الذين «أحوالهم جيدة» وهؤلاء عادةً حرفيون أو عمال مهرة (ص 108).

لم تكن سيطرة اليعاقبة هي المرحلة الأكثر راديكالية في الثورة الفرنسية. ولم تكن هناك نقطة تحول في منتصف الثورة. لقد كانت الثورة راديكالية لكنها أحدثت تغييرات أقل مما يُظن عادةً (ص 110). ولم يكن روبسبير شبيه لينين.

كانت الثورة الفرنسية ثلاثة أمور متداخلة:

(1) محاولة واعية نسبياً لمجموعة متنوعة من الشرائح الرأسمالية الحاكمة لفرض إصلاحات ضرورية جداً في الدولة الفرنسية على ضوء القفزة البريطانية، إلى الأمام نحو الهيمنة على الاقتصاد العالمي. استمرت في أيام نابليون، وحققت الإصلاحات، لكنها فشلت في منع الهيمنة البريطانية، بل زادت الهوة مع البريطانيين.

(2) خلقت الظروف لانحياز النظام العام بما سمح لأول مرة في تاريخ النظام العالمي الحديث بصعود حركة معادية للرأسمالية، تلك هي حركة الجماهير الشعبية الفرنسية. كانت فاشلة، لكنها أصبحت مصدر وحي لكل الحركات التالية المعادية للنظام الرأسمالي. لم يكن ذلك لأن الثورة الفرنسية كانت بورجوازية، بل لأنها لم تكن كذلك.

(3) وفرت الثورة الهزة المطلوبة في النظام العالمي الحديث ككل من أجل أن يصبح المجال الثقافي - العالمي الرأسمالي وهي متلبسة ثوب الأيديولوجية الفيودالية. وهذا ليس أمراً غريباً أو غير متوقع. فهي هوة طبيعية وضرورية. لكنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، والثورة الفرنسية كجزء من الثورة العالمية للغرب، كانت اللحظة التي قضى فيها على الأيديولوجيا الفيودالية (ص 111).

لم تكن بداية مرحلة بورجوازية رأسمالية بل لحظة نضجها. وقد حدثت

الثورة الفرنسية استجابة لتحولات بنوية كانت تتم في الاقتصاد العالمي. وهي بدناميكيتها سرّعت هذه التطورات. والأمر الأساسي في الصراع الفرنسي البريطاني أن الدولتين تتدخلان أوتوماتيكياً على طرفي نقيض في كل تطور ثوري... على الصعيد العالمي كانت الغلبة لبريطانيا عسكرياً... هكذا يمكن القول أنه في إطار ظروف عامة مؤاتية لبريطانيا تحدث الظرف الخاص بها سياسياً، وعسكرياً أحياناً. إن الانتصارات السياسية - العسكرية هي التي أدت إلى زيادة الهوة الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة والمال.

أدت ضغوطات الفلاحين في الثورة إلى إبطاء، بل توقيف، تركيز وتكتل الملكيات بينما ازداد التركيز في بريطانيا فازدادت الهوة بين البلدين في القرن التاسع عشر على صعيد إنتاجية المحصول بالنسبة للمساحة. وكان تسارع صناعة النسيج بعد 1780 ثابتاً، ولم يكن تسارعاً مدهشاً على صعيد الإنتاج للفرد والإنتاجية الإجمالية (ص 113). وهناك مبالغاة في دور المؤسسات ذات الحجم الكبير وفي دور التجار في هذه الفترة. لكنه في 1815 كانت بريطانيا قد أحرزت تقدماً على فرنسا وبقية القارة. وقد أدت الحرب إلى زيادة حصة القطن بالنسبة للصوف والكتان في اقتصاد بريطانيا. والأمر المهم هو ليس أن بريطانيا أحرزت تقدماً سريعاً بل أن فرنسا هي التي تباطأت (ص 114). بينما كانت بريطانيا تنهي نظام الإنتاج المنزلي عن طريق التلزيم المنزلي الذي كانت فرنسا تبدأ بممارسته فعلاً؛ وسيستمر ذلك حتى 1860.

أرادت فرنسا للحاق ببريطانيا وصناعة الغزل فيها، فلجأت إلى تلبية الحاجة إلى المعامل والأبنية عن طريق تأميم أبنية الكنيسة (أديرة، مدارس، كنائس) ومنحها بأسعار رخيصة لتركيب آلات غزل؛ لكنها كانت صناعة ريفية. وقد عبر الفرنسيون عن مشاعرهم ضد النظام الرأسمالي بالاعتقاد أن نظام التلزيم المنزلي putting-out يضمن سلامة النظام الاجتماعي. وكان أثر الحرب على التجارة الدولية هو الأهم؛ إذ كان 60% من الإنتاج الصناعي البريطاني للتصدير؛ بينما يتراجع تصدير فرنسا بسبب الثورة وخسارة سان دومينيك وحروب نابليون (ص 115).

واضح أن الحرب أدت إلى تغييرات كبيرة في صادرات بريطانيا القطنية ووضعت عوائق على فرنسا مما أكسب بريطانيا الميزة في أسواق العالم؛ وحاول نابليون أن يعكس الأمر ولم يفلح (ص 116). لم تبدأ سياسة نابليون مع نابليون بل بدأت مع العودة إلى سياسة الحماية في 1791؛ وقانون الملاحة الفرنسي في 1793، ومنع وصول البضائع البريطانية على سفن محايدة في 1798؛ وتتوجت مع إعلان برلين وميلان في 1806 و1807 لتنظيم الحصار القاري. لقد ضايق الحصار بريطانيا التي كان وضعها معرضاً للانهار. وكان يهدف إلى سد المنافذ للمنتجات الصناعية إلى أوروبا، وإلى منع استيراد المواد الخام وتعطيل التسليف المالي البريطاني (بخلق ميزان مدفوعات سلبي يؤدي إلى استنفاد المعدن الثمين وانهار العملة الورقية). لكن الحصار لم ينجح سوى في سد المنافذ. فقد فشل نابليون عندما وصل إلى الماء؛ وبقيت بريطانيا تستقبل الذهب الهارب من الثورة ومن إجراءات نابليون القارية؛ وبقيت مالية بريطانيا متوازنة بالاستدانة ويفرض ضرائب إضافية على الزراعة أكثر مما على الصناعة (ص 117).

لم يستطع نابليون فرض الحصار لمدة كافية. فقد واجه الفرنسيون مقاومة سياسية قومية داخل الامبراطورية. وكانت بريطانيا تشتري حلفاء بمعونات قيّمة. ثم بدأ نابليون يتراجع اقتصادياً في 1810 (ص 118). فهل كانت سياسة الثورة ونابليون فشلاً ذريعاً ضد بريطانيا؟ إن أوروبا الشرقية في 1800 كانت مهددة بمصير رعوي وبما يشبه حالة الهند في القرن التاسع عشر؛ وهذا ما لم يحدث. فصارت بريطانيا هي السبّاقة في 1815 (أكثر مما في 1793) بسبب الحروب النابليونية. وفشلت حركات الغضب السياسية. ولم تطبق الإصلاحات من أجل تخطيط اجتماعي (التي فرضتها الجماهير). لكنها بقيت مماثلة في الأذهان خلال الفترة النابليونية.

وحافظ نابليون على الإصلاحات، وتحسن وضع الجماهير في أيامه، وارتفعت الأجور. وكان للثورة الفرنسية تأييد لدى نصف بريطانيا اليساري. لكن هذا التأييد تراجع مع صعود اليعاقبة في أوساط المعتدلين، وبقيت

جيوب معزولة من المعارضة (ص 119). وأدى خوف بريطانيا من الثورة في الداخل إلى ممارسة القمع والإرهاب والسجن الاعتباطي على يد الدولة (ص 120). وكانت سياسة بريطانيا حيال الجماهير أقسى مما في فرنسا. لقد تزايدت الأجور في فرنسا النابليونية وتراجعت في بريطانيا. وأدت ندرة الخبز في بريطانيا في 1809 - 1811 إلى اضطرابات خطيرة تشبه ما قبل الثورة الفرنسية. وكانت حركة المعارضة في بريطانيا لا ضد الدولة بل ضد أرباب العمل. ولم تكن النتيجة حركة ثورية؛ فقد استطاعت الدولة وضع حدّ لها عن طريق القمع والدين والمشاريع القومية المعادية للفرنسيين (ص 121).

مع نهاية الحروب النابليونية اكتملت هيمنة بريطانيا على النظام العالمي، هيمنة حقيقية. وانتهى دور هولندا في الهيمنة وكمركز مالي في أوروبا. وصار شعور فرنسا بالتخلف حقيقة معترفاً بها؛ لاعتقادهم أن البريطانيين يتفوقون في سرعة الإنتاج وانخفاض كلفته (ص 122). لكن عمال فرنسا الصناعيين حققوا مستوى إنتاجية أعلى من بريطانيا. وبرز في كل من فرنسا وبريطانيا نمط ديمغرافي مختلف. فقد انتشر منع الحمل في فرنسا مما أدى إلى زيادة سكانية في فرنسا أقل مما في بريطانيا (9٪ مقابل 23٪ بين 1789 و 1815).

فهل كان النمط الديمغرافي يعبر عن واقع سياسي واقتصادي جديد؟ بينما كانت بريطانيا تحتاج إلى زيادة القوى العاملة لاستفيد إفادة قصوى من ميزات الجديدة، كانت فرنسا غير قادرة على إعالة قوة عاملة متزايدة (بمداخيل متزايدة من التجارة الخارجية والتميرات الأجنبية والخدمات الميركتيلية توازي التي في بريطانيا) فلجأت إلى تقليص الخصوبة. ولم يكن التباطؤ في النمو السكاني هو ما يؤدي إلى تباطؤ الممكنة، بل العكس هو الصحيح (ص 123).

تزايدت الأجور بعد 1815 وحتى 1840 عن طريق زيادة ساعات العمل؛ فكان الأجر السنوي لا أجر الساعة هو الذي يزداد. لكن الطبقة العاملة كانت تحصل على حصة أصغر من الإنتاج في الاقتصاد العالمي (ص 124). وفي حين ضمت مساحات جديدة للاقتصاد العالمي، كانت أطراف جديدة تعاني هبوطاً في مستوى المعيشة. في نفس الوقت صارت بلدان أوروبا الغربية

وأمركا الشمالية متأخرة وراء بريطانيا، لكنها كانت تلجأ إلى التصنيع لتبرز كدول مركز قوية.

واستطاعت فرنسا في المرحلة 1815 - 1840 تحديث صناعة المنسوجات. كما استطاعت أن تتجاوز تأخرها حيال بريطانيا. فهي اضطرت إلى إعادة ترتيب هيكلية الصناعة عندما خسرت أسواقها الخارجية، وكان ذلك عن طريق الاهتمام بالتنوع ونقل الصناعة إلى الحرفي. وكانت تلك مرحلة نزع الصناعة في الأطراف في مقابل نمو صناعي في بلدان المركز لأن تلك البلدان كانت لديها دول قوية قادرة على التدخل والقرار؛ إضافة إلى أن بريطانيا كانت بحاجة إلى أن توجد وراءها شريحة ثانية من البلدان الصناعية المختصة بأعمال من الدرجة الثانية، وذلك لخدمة أسواق بريطانيا العالمية، في حين تتقدم هذه إلى مستويات تقنية جديدة.

وما حدث في فرنسا في حزيران 1830 كان أكثر من اضطراب وأقل من ثورة. كان أثرها يشبه الثورة المجيدة (1688 - 1689) في أعقاب الثورة الإنجليزية. لكن طبقاتها العليا توصلت إلى تسوية أيديولوجية وأنهت المراجعة المتبقية من الثورة الأولى (الفرنسية). وبعد ذلك الحين ستتحصر النزاعات الداخلية فيها ضمن الشرائح العليا التي سوف تتصارع بطريقة طبيعية وسياسية. وهذا ما سيحرر العمال من التبعية المفهومية لمفكري البورجوازية (ص 125). وكان لذلك صدى في بريطانيا (ص 126).

الفصل الثاني

مناطق واسعة جديدة في الاقتصاد العالمي

1750 - 1850

في مسار التوسع الاقتصادي الجديد (والتضخم النقدي) بين 1733 و 1817 حطّم الاقتصاد العالمي الأوروبي الحدود التي كان قد أنشأها في القرن السادس عشر الطويل وبدأ بضم مناطق واسعة جديدة في إطار تقسيم عمل

فعال. بدأ بضم مناطق كانت قد صارت مساحة خارجية في القرن السادس عشر وأهمها شبه القارة الهندية والامبراطورية العثمانية والامبراطورية الروسية وأفريقيا الغربية.

لم يكن الضم بمبادرة من المناطق المضمومة، بل كان رغماً عنها، كما أنه لم يكن مفاجئاً (دفعة واحدة) لقد تمّ التمييز سابقاً بين مناطق الساحة الخارجية والمناطق الطرفية (في القرن السادس عشر الطويل) وهناك ثلاث نقاط اختلاف رئيسية بين ما جعل روسيا ساحة خارجية وبين ما جعل أوروبا الشرقية منطقة طرفية:

(1) فروق في طبيعة التجارة، (2) فرق في قوة ودور آلية الدولة، (3) فرق في قوة ودور البورجوازية المدنية المحلية (ص 129).

يجري انتقال منطقة ما من خارج الاقتصاد العالمي إلى داخله على ثلاث مراحل: من الساحة الخارجية إلى الضم إلى جعلها طرفية.

ويحدث الضم عندما تدمج عمليات إنتاجية هامة لمنطقة جغرافية معينة في دورة التبادل السلعي في إطار تقسيم العمل ضمن الاقتصاد العالمي الرأسمالي. ومن الضروري التمييز بين مرحلة الضم ومرحلة الطرفية. ومعنى الضم هو الربط (Hooking) والإلحاق في مدار الاقتصاد العالمي. أما الصيرورة الطرفية فهي تعني تحوّل في البنى لتعميق الاختراق الرأسمالي. ويتم التحول بحدوث تغييرات تستجيب لشروط الاقتصاد العالمي مثل:

(1) نشوء وحدات كبرى تكون قراراتها مؤثرة، مثل المزارع الكبرى وتموضع وتجميع الإنتاج على أن يستطيع التاجر بواسطة آلية معينة تسيير أعداد من التجار الصغار والتحكم بهم (ص 130).

(2) ارتباط قرارات توسيع الإنتاج أو توسيعه بحرية حياة، أو التخلص من عناصر العملية الإنتاجية: مكنات، مواد أولية، رأسمال، أيد عاملة. والأيدي العاملة تخضع للقسر بدرجة أو بأخرى.

(3) الذين يتحكمون بالعملية الإنتاجية قادرون على الاستجابة إذا كانت المؤسسات السياسية تدعم قراراتهم.

(4) وجود بنى تحتية مؤسسية للأمن والنقد (ص 131).

لذلك فإن النظر فيما إذا كانت منطقة ما ذات عمليات إنتاجية مندمجة في تقسيم العمل العام يتطلب البحث في طبيعة البنى التحتية المناسبة لأخذ القرارات الاقتصادية، والطرق التي يكون فيها العمل متاحاً لهذه العمليات الإنتاجية، ودرجة استجابة الوحدات الحكومية لاحتياجات البنى السياسية الفوقية للاقتصاد العالمي، وظهور البنى التحتية المؤسسية الضرورية (أو بالأحرى امتداد تلك الموجودة في الاقتصاد العالمي الرأسمالي لتشمل المنطقة المضمومة) وهذا هو موضوع هذا الفصل.

هناك أولاً طبيعة التجارة. وتحديد طبيعة التجارة بين منطقتين لا تنتميان إلى مجال تقسيم عمل واحد يستدعي التمييز بين «تجارة غنية» حسب التعبير القديم في مقابل تجارة خشنة أي تجارة تتعاطى المواد الرخيصة؛ أو تجارة ترفية في مقابل تجارة مواد ثقيلة، وكلمة ترف قيمة، والحد الأدنى للمعيشة يحدد اجتماعياً. ويصعب القول أن التوابل أو الشاي أو الفرد أو العبيد أو الذهب هي مواد ترفية. ولا معنى لتعبير استيراد ترفي «لأن الناس يشترون ما يحتاجون إليه، لأنهم يحتاجون إليه، ومن العبث التدخل فيما هو حاجة حقيقية» (ص 131).

ربما كان لتعبير «تصدير ترفي» جدوى تحليلية أكثر، لأن معناه بيع مواد غير ذات قيمة بأسعار أعلى مما يمكن الحصول عليه للاستعمالات البديلة. وهذا ممكن فقط إذا كان النظامان اللذان يتم التبادل بينهما بعيدين و بينهما هوة تاريخية بحيث تشكل مقاييس مختلفة للقيمة الاجتماعية.

ما الذي يجعل الترف ترفاً؟ الجهل والندرة، فالندرة تعتمد على جهل منطقة لأخرى. من ناحية أخرى، إن ميناء (مرفأ) التجارة هو مفهوم لآلية سياسية تجعل الجهل «محافظاً» عليه بالإصرار على الفصل بين المنطقتين

(ص 132).

يرتبط مفهوم «مرفأ» التجارة «بالاحتكار» الذي بيد الحاكم؛ فالتجار الذين في خدمته هم أشبه بمستخدمين عنده أو وكلاء له.

بالإضافة إلى مفهومي الفصل واحتكار الحاكم، هناك نظام جمع سلع التجارة الدولية الذي بقي منفصلاً عن إنتاج البضائع من أجل الاستعمال، كما في أفريقيا الداخلية، مثلاً (ص 133). إن ميناء التجارة يتطلب شكل دولة، وكانت من سمات ذلك الجزء من إفريقيا الغربية الذي ساهم في تجارة العبيد. وقوة جهاز الدولة (آليتها) أمر مهم في الساحة الخارجية؛ وهي متغير أساسي لكن أثرها على الضم أكثر تعقيداً مما يُظن (ص 134).

في عصر التوليب في إستانبول لم تكن التوجهات الثقافية مجرد نهج استعراضي ترفي، بل كان الأمر جزءاً من محاولة الدولة لفرض الملكية المطلقة في وجه التفتت الإقليمي الذي كان يحدث. وقد رفعت المعارضة لواء القيم الإسلامية في وجه الكفار ومستورداتهم والعلاقات الاقتصادية التي تمثلها هذه المستوردات.

معرفتنا الجديدة بالقرن السادس عشر تجعلنا متأكدين أن السيطرة البرتغالية كان مبالغاً في وصفها. ولم تكن هناك هيمنة أوروبية في الداخل الآسيوي قبل النصف الثاني للقرن الثامن عشر. وحدث ظهور ممالك جديدة أو تقوية ممالك قديمة للمساهمة في تجارة العبيد في غرب أفريقيا ووسطها (ص 135). ولم تكن المبادرة بيد أفارقة المناطق المنهوبة، بل بيد الممالك التي كانت قوتها ذات علاقة وثيقة بقوة الطبقة التجارية المحلية. وكان ميزان التجارة يميل على المدى الطويل لصالح الساحة الخارجية (تدفق الذهب إلى الهند قبل 1750). إن شراء هذه المناطق للذهب وتعاملها معه كسلعة، أدى إلى أن تصبح تجارة الذهب كتجارة السلع الأخرى. لماذا إذن هذه الضجة حول تدفق الذهب؟ (ص 136).

كان البديل هو التفكير بأن تدفق الذهب في القرن السابع عشر، أي في

مرحلة الركود الطويلة، كان تدفقاً لمادة ترفيه يمكن الاستغناء عنها. مع توسع القرن الثامن عشر في فترة 1730 - 1750 أي مع توسع الاقتصاد العالمي صار الذهب العالمي مادة لا يمكن الاستغناء عنها؛ فإما الضم أو فصل العلاقات. وما إصرار الهند وروسيا والعثمانيين على الذهب إلاّ لأنهم ما كانوا بعد بحاجة إلى سلع غربية أخرى... في 1750 بدأت عملية الضم أي الربط من خلال تقسيم العمل في إطار السوق؛ ثم استكملت هذه العملية في عام 1850 (بعد ذلك في أفريقيا الغربية). وفيما يتعلق بعمليات الإنتاج هناك ثلاث تغيرات: (1) نمط جديد للصادرات والواردات، (2) ولادة مؤسسات اقتصادية كبرى (أو وحدات أخذ القرارات الاقتصادية في المناطق الأربعة)، (3) تزايد ملحوظ في القسر المفروض على قوة العمل (ص 137).

إن النمط الجديد للصادرات والمستوردات يعكس علاقات المركز بالأطراف، ويعبر عن تقسيم العمل المحوري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بمعنى: تخصيص الأطراف بالمواد الأولية لقاء مواد مصنوعة من المركز، وإنتاج محاصيل زراعية نقدية... مع تراجع الصناعة المحلية أو إلغاؤها في الأطراف، ومع تزايد مساحة الأرض المخصصة لإنتاج المحاصيل النقدية للتصدير، تزداد الحاجة لتخصيص أراضٍ لزراعة المحاصيل الغذائية لتمويل العاملين من المحاصيل النقدية.

ومن العلائم التي تشير إلى ضم ساحة خارجية وإدماجها في إطار تقسيم العمل، في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، ظهور تخصص مناطق ذي ثلاث طبقات: محاصيل نقدية تصديرية، محاصيل غذائية للسوق المحلية، محاصيل من أجل العمال المهاجرين.

إنّ قصة الهند مألوفة؛ ففي 1650 - 1750 حلت مكان المرافئ القديمة (ماسوليبتانام، سورات، هوجلي) مراكز جديدة (كلكتا، بومباي، مدراس) (ص 138).

في 1750 - 1850 سيطرت شركة الهند الشرقية اقتصادياً وسياسياً في

الهند دون قيود. وفي النصف الأول من هذه الفترة بقيت التجارة تتدفق عبر الألفية التقليدية دون تغير في محتوياتها. الفرق بين هذه المرحلة وسابقتها هو: انعدام تصدير الذهب (توقف تدفق الذهب) شرقاً لسبيين، أولهما نهب البريطانيين لموارد البنغال واستخدامها في النفقات الإدارية والتوسع في بقية أجزاء الهند، ثانيها، استخدام الحوالات بين لندن والهند وفي الاتجاهين.

طوال القرن التاسع عشر شكلت أربع مواد 60٪ من صادرات الهند: النيلة indigo، الحرير الخام والأفيون والقطن (ص 139). وكان تصدير النيلة والحرير إلى الغرب، والأفيون والقطن إلى الشرق، خاصةً إلى الصين. وكان إنتاج النيلة قد توقف في الأميركتين بسبب حرب الاستقلال وأحداث أميركا الإسبانية، فتوسع إنتاج النيلة في الهند؛ كما توسع فيها إنتاج القطن استجابةً لنتائج الحروب الأوروبية فيما بعد 1793 ولوجود سوق أوروبية للقطن؛ وارتبط توسع الحرير الخام بنظام نابليون القاري. إنَّ توسع إنتاج الأفيون فقط لم يكن له علاقة بتحويلات إنتاج في مناطق أخرى في الاقتصاد العالمي الرأسمالي.

على المدى الطويل لم تستمر أي من هذه المواد في تشكيل جزء هام مما تقدمه الهند لتقسيم العمل في الاقتصاد العالمي (رغم أن القطن بقي هاماً بين صادرات الهند لمدة طويلة). لكنها كانت مؤشراً على الأسلوب الذي ضمت به الهند في 1750 - 1850.

وللدولة العثمانية قصة مشابهة؛ فقد تضاعفت تجارة فرنسا مع الدولة العثمانية في النصف الثاني في القرن الثامن عشر، وكانت فرنسا تهيمن على تجارة الامبراطورية، وكان هناك تحول مستمر من إنتاج المواد المصنوعة إلى تصدير المواد الخام؛ وذلك في الأناضول والبلقان والمناطق الأخرى مما دفع غرفة مرسيليا للتجارة إلى القول في 1782 أن «مصير اللافت هو تغذية صناعة فرنسا». وفي القرن التاسع عشر حل البريطانيون والنمساويون مع الفرنسيين كشريكين.

وبالنسبة إلى روسيا، تزايدت تجارتها في 1750 - 1850 مع أوروبا

الغربية. وتغير تركيب الصادرات لتشتمل على 95٪ من المواد الأولية ومعظمهم قنب وكتان؛ الحديد في آخر القرن الثامن عشر، ولما انهار إنتاج الحديد الروسي مع تطور التكنولوجيا البريطانية حل القمح مكانه، وفي 1850 كانت روسيا تصدر 20٪ من محصولها. وكانت روسيا أيضاً تصدر الأيدي العاملة إلى الولايات المتحدة التي كانت أحد بلدين شبه طرفيين على علاقات تجارية متزايد مع روسيا (اسكتلندا كانت البلد الآخر) (ص 140).

في غرب أفريقيا، كما في المناطق الأخرى، كان الضم بمبادرة من أوروبا. وما يقال عن الضم كمحاولة للتحويل من تجارة العبيد إلى التجارة المشروعة غير صحيح. فقد تحولت تجارة العبيد من ترفيه بمعنى تجميع «الفائض» إلى عمل منتج في إطار تقسيم العمل الدولي. حدث هذا التحول في القرن الثامن عشر مع زيادة أسعار العبيد؛ مما يعكس تزايد الحاجة إليهم. وكانت لهذه التجارة ربحية عالية (ص 143).

لم يكن منع تجارة العبيد في القرن التاسع عشر لمجرد دوافع إنسانية بل لأسباب اقتصادية بعد الثورة الأميركية والثورة الصناعية إذ صارت مزارع السكر في جزر الهند الغربية هامشية بالنسبة للبريطانيين (ص 144).

ليس مهماً تدني قيمة العبيد (صيد العبيد مثل صيد الأسماك ذو مردود متدن) لأن كل مادة من مواد التجارة الدولية المتنوعة تشكل نسبة ضئيلة من المجموع... والمجموع هو المهم (ص 145). وقد تراجعت تجارة العبيد أمام تصدير المواد الخام بين 1800 و1850؛ إذ لم يكن العبيد هم الصادر الوحيد لأفريقيا الغربية فقد حلت محاصيل زيت النخيل والفسق كماءة للتجارة مكان العبيد (ص 146). وكان ذلك على ثلاث مراحل: (1) تركيز واستمرار تجارة العبيد بعد 1750؛ (2) بقاء تجارة العبيد بموازاة التجارة المشروعة من 1790 إلى 1840؛ (3) إلغاء التجارة الأطلسية وتوسع تصدير المواد الأولية (زيت النخيل والفسق) من حوالي 1840 إلى بداية المرحلة الاستعمارية الكاملة في ثمانينات القرن التاسع عشر (ص 147).

أما النصف الثاني من إعادة ترتيب نمط الصادرات - الواردات التي فرضته عملية الضم فقد كان تراجع الصناعة في المناطق التي يتم ضمها:

كانت الهند قبل 1800، بالمقاييس العالمية، مركزاً رئيسياً لإنتاج النسيج؛ وربما كانت المركز الأهم. ثم تلاشت صناعة النسيج في البنغال في 1820 تقريباً؛ ولم تعد ترد في صادرات شركة الهند الشرقية ولا في سجلات التجار الأفراد (ص 149).

يفسر البعض ذلك بالتفوق التقني، لكن العنف لا التفوق هو ما أدى إلى ذلك. فقد تم قتل الصناعة في الهند بتخطيط بريطاني كما تقول شهادة البريطانيين المسؤولين أنفسهم. ولم تضخ الامبراطورية العثمانية للسيطرة المباشرة كالهند... لكن قصتها تشبه قصة الهند. وكان ذلك عن طريق وضع الرسوم ضد صادرات العثمانيين الذين بقوا حتى 1761 يصدرون الحرير والقطن إلى أوروبا (ص 150). ففي عام 1862 تعلن بريطانيا «أن تركيا لم تعد تصدر مواد مصنوعة».

ولم تكن روسيا مختلفة كثيراً عن الإطار الأوروبي العام في القرن الثامن عشر؛ لكنها، في 1805 بدأت تتراجع في إنتاج الحديد (ص 151). ورغم ذلك بقيت قادرة على المقاومة بفضل السوق المحلي وحاجات الجيش الروسي، مما جعلها تختلف عن المناطق الأخرى مثل الهند وتركيا في مطلع القرن العشرين، فكانت قادرة على لعب دور مختلف في الاقتصاد العالمي (ص 152).

ويظن البعض أن أفريقيا الغربية لم تكن لديها صناعات. لكن القطنيات المصنوعة محلياً كانت حتى 1750 قادرة على المنافسة ضد الإنتاج البريطاني.

إن الإنتاج التصديري للمواد الأولية، ذي الوحدات الكبيرة، يمكن أن يتم بفعالية إذا كان قادراً على الاستجابة لمتطلبات السوق؛ ولا يكون هذا الأمر ممكناً إلا إذا كانت مجموعات أخذ القرارات كبيرة بما فيه الكفاية كي تؤدي قراراتها بشأن الإنتاج والتسويق إلى التأثير في حظوظها ومستقبلها.

وهناك وسيلتان (1) المزارع الكبرى plantation solution أو (2) وجود حلقات كبرى Large Nodes بعد الإنتاج الأولي في السلسلة السلعية (ص 152).

يتبع التجار الكبار أو التجار المصرفيون أسلوب تقييد المنتجين بالديون أو عبودية الدين Debt Bondage. ومن بين صادرات الهند الرئيسية في هذه الفترة: النيلة، القطن، الحرير، والأفيون، كان الأكثر قابلية لنشوء المزارع الكبرى هو إنتاج النيلة؛ فنشأت مزارع كبرى. بالإضافة إليها، كان يتم جمع محاصيل المنتجين الصغار بواسطة عبودية الدين والقمع المباشر، وهذا ما كان الأمر عليه بالنسبة للقطن. أما الأفيون فكان احتكاراً لشركة الهند الشرقية التي كانت تحدد الأسعار والكمية والنوعية. ونقرأ في سجلات مجلس العموم: «لا يزرع شيء في الهند دون تسليف» (ص 153).

وفي الامبراطورية العثمانية ارتبط نشوء المزارع الكبرى «جفتلك» بمتطلبات السوق العالمية؛ كذلك في مصر (ص 154).

وفي روسيا حيث كانت الملكيات مجمعة أصلاً جرى تحول في نمط القناة من ريع يدفع عيناً أو نقداً إلى ريع يدفع «بالسخرة» (ص 155).

وفي أفريقيا الغربية أخضعت تجارة العبيد لقيود تمنع المنافسة. وعندما انتشرت المحاصيل التصديرية خضعت هي أيضاً لمزارع كبرى (ص 156).

وعندما يكون هناك انتشار لمزارعين صغار يكون السماسرة هم عنق الزجاجة الذين يتركز عندهم إنتاج صغار المنتجين؛ وهؤلاء هم الذين سوف يتم إحلال الشركات الأوروبية مكانهم عند الخضوع للاحتلال المباشر.

أما العمل في المزارع الكبرى فقد كانت جاذبيته للعاملين في الزراعة منعدمة لأنه يخفض الوقت المتبقي لإنتاج الكفاف؛ لذلك كان من الضروري فرض العمل بالقسر؛ وكذلك ما يفترض تكثيف العمل وإطالة مدته يومياً وشهرياً وسنوياً (ص 157).

إن بلبدة الفلاحين ما كان يمكن معالجتها إلا بالقسر، وكان ذلك مقترناً

بالتسليف. وقد أعيد تحديد علاقات إجارة الأرض القديمة حسب متطلبات الاقتصاد العالمي الرأسمالي (ص 158). ولم يكن وضع العاملين في نسج القطن أفضل من الفلاحين. فعندما كان هؤلاء يتلقون التسليفات من شركة الهند الشرقية فإنهم صاروا مضطرين لبيع منتجاتهم لها وبالأسعار التي تفرضها (ص 159). وكان وضع العاملين في إنتاج الملح أسوأ. ولم يكن غريباً رفض العاملين للتسليفات.

وفي روسيا حل العمل القسري (السخرة) مكان رسوم البذل quit-rent obligations (للإعفاء من بعض الواجبات) تدريجياً. وكانت نقطة التحول في عام 1762؛ إذ إنه مع ارتفاع أسعار الحبوب صارت السخرة أنسب لأصحاب الأملاك الذين يزرعون محاصيل نقدية (ص 160).

ومع التغريب (westernization) ازداد استيراد منتجات الغرب بما تطلب زيادة مداخيل النبلاء؛ لذلك ازداد الضغط على الأقتان كما ازداد توسيع وتركيز الملكيات الكبرى على حساب الملكيات الصغرى، وازداد التشرّد. ولم يكن عمل السخرة غير فعال كما يزعم البعض، ولم يكن انتشارها صدفة. بل كان نتيجة قرارات واعية، وتزامن مع زيادة إنتاج الحبوب وإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية والسماح بالتصدير (ص 161).

أدى مسح الأرض الشامل في روسيا عام 1765 إلى زيادة تركيز ملكية الأرض، فقد شُرِّعَتْ حدود الأرض (ما عدا التي يعترض عليها)، وشاركت الدولة في نزع ملكية أملاك الدولة وأرض البور وأرض الأقتان والفلاحين الصغار.

في ظل كاثرين تمت «إصلاحات» لتحديد القناة شرعاً وكان ذلك بمثابة الاعتراف بالأمر الواقع واستثناء الفلاحين من حقوقهم، فصار الفلاح الحر مشروع قن. وكان للحديد دور انتقالي في روسيا كما العبيد في أفريقيا الغربية والقماش في الهند، في تحوّلها إلى محاصيل تصديرية. وكان العاملون في معامل الحديد في الأورال يقاسون أكثر من الفلاحين. وكان العمال المهرة

يأتون من خارج المنطقة ويحوزون رواتب عالية، أما العمال غير المهرة فكانوا فلاحين (ص 162) محددى الإقامة وكأنهم أقنان صناعيون. لذلك قامت ثورة بوغاتشيف في الأورال في 1773 (ص 163).

فيما يخص العبيد في أفريقيا الغربية يمكن تعريف العبودية على أنها نوع من واجبات العمل التي يؤديها شخص ما تجاه شخص آخر دون أن يحق له الانسحاب من هذه العلاقة؛ فهو تحت رحمة سيده. والعبودية كانت موجودة في أفريقيا من قبل لمدة طويلة. ومن الضروري التمييز بين العبيد للعمل المنزلي والعبيد للعمل في المزارع الكبرى plantations. المهم هو الانتقال من العبودية المنزلية إلى هذه المرحلة التي انتشر فيها الغزو من أجل حيازة العبيد لبيعهم من خلال شبكات تجارية. واكتسب الغزو من أجل العبيد أهمية خاصة في انتقال أفريقيا من كونها ساحة خارجية لتصير منطقة طرفية مضمومة للسوق الرأسمالية العالمية، إذ صارت تجارة العبيد نمطاً لهذا الضم وأخذت في المرحلة الثالثة والأخيرة شكل التجارة المشروعة التي تتعامل بتصدير العبيد للسوق العالمية؛ وفي الآن ذاته كان العبيد يستخدمون هم أنفسهم لإنتاج محاصيل تصديرية للسوق العالمية. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت هناك أعداد كبيرة من العبيد في أفريقيا الغربية لأن الذين كان يبيعون العبيد كانوا يحتفظون ببعضهم لأنفسهم (ص 164).

ومع إلغاء البريطانيين للرق جرى الانتقال إلى استخدام المزيد من العبيد في الإنتاج التصديري في دول أفريقيا الغربية التي فقدت منافذ تصريف العبيد، كما تزايد استخدام العبيد المنزليين (ص 165). إن استخدام العبيد بشكل واسع ومكثف في أفريقيا الغربية هو علامة على الضم إلى الاقتصاد العالمي وهو يمثل تحولاً فاصلاً أكثر من تجارة العبيد نفسها.

تزايد القسر من أجل الإنتاج الميركانتيلي عبر أقنية الديون التي تقدم إلى السماسرة أو الوسطاء الذين يقدمونها بدورهم إلى الباعة المتجولين. ونشأت جمعيات سرية في حوض النيجر لاستيفاء الديون. والمرحلة التالية هي تقديم الديون لقاء المحاصيل الموسمية. وهذا كان تحولاً بنوياً انبثق من تجارة

المنتجات ذات الحجم الكبير.

وفي الدولة العثمانية تزايدت واجبات العمل، ففي جرز البيلوبونيز صار على الفلاح بذل العمل بما يفوق 50٪ إضافة لما يبذله الفلاح الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر. كذلك في المناطق الأخرى. ففي سوريا تحول الملاحون الصغار والفلاحون إلى مشاركين، وأدى تزايد الإنتاج التصديري للمحاصيل النقدية إلى أن يفرض الملاكون الكبار مزيداً من عمل السخرة (ص 166).

حاولنا البرهنة على أن الضم يعني دمج المجال الإنتاجي في السلسلة السلعية للاقتصاد العالمي الرأسمالي. ويتطلب هذا الدمج إيجاد وحدات أكبر تؤخذ فيها القرارات الاقتصادية، كما يعني ازدياد عمل السخرة. ولا يخلو الأمر أحياناً من بعض الالتباسات الناتجة عن ظواهر ثانوية.

عندما يتم ضم منطقة معينة إلى الاقتصاد العالمي فإن ذلك يؤدي إلى أن تصبح المنطقة الثالثة ساحة خارجية وذلك على شكل موجات متتالية. فعندما تم ضم الهند صارت الصين ساحة خارجية. وعندما ضمت البلقان والأناضول ومصر صار الهلال الخصيب والمغرب ساحتين خارجيتين. وعندما ضمت روسيا صارت آسيا الوسطى (وحتى الصين) ساحة خارجية. وعندما ضمت أفريقيا الغربية صارت براري أفريقيا الغربية ساحة خارجية.

إن الساحة الخارجية من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي العالمي هي المنطقة التي يريد الاقتصاد الرأسمالي العالمي استيراد بضائع منها لكنها هي تقاوم (ربما ثقافياً) استيراد البضائع المصنوعة وتتمتع بما يكفي من القوة والسياسة كي تدافع عن قراراتها. كانت أوروبا تستورد الشاي من الصين منذ بداية القرن الثامن عشر، وكانت مضطرة أن تدفع ثمنه بالفضة. وكان ضم الهند يقدم بديلاً للبريطانيين عن طريق التجارة الثلاثية: الهند، الصين، بريطانيا.

كانت التجارة الثلاثية من اختراع شركة الهند الشرقية. منذ 1757 كانت

الشركة تشحن فضة البنغال إلى الصين لشراء الشاي - وكان الثمن بالفضة يتزايد بسرعة (خلال 70 سنة ازدادت المشتريات من الصين بخمسة أضعاف). وتزايد الضغط على الشركة لتلافي هذا الأمر. وكان حل المسألة عن طريق تخفيض صناعة القطن الهندية المصدرة إلى أوروبا (وأجزاء الهند المختلفة) وإحلال المصنوعات البريطانية مكانها... وتصدير مصنوعات (ص 167) الهند إلى الصين التي كانت تحتاج إلى القطن الخام ولا تصدر إلى أوروبا... وبذلك يتم تلافي تصدير الفضة إلى الصين (إضافة إلى ذلك إيجاد سوق لمنتجات الهند). لكن الصين تنتج منسوجات قطنية... وكانت مستورداتها من الهند تبقى كمالية... خاصة مع تراجع الطلب في الصين حوالي العام 1820. والبديل كان تصدير الأفيون إلى الصين رغم منع الامبراطور الصيني لذلك. تدريجياً صارت الصين تصدر الفضة لشراء الأفيون... وعندما حاول الامبراطور تطبيق قرار المنع نشبت حرب الأفيون في 1840. ومع معاهدة 1842 سارت الصين على درب الانضمام الطرفي.

وكان ضم أفريقيا الغربية قد أدى إلى ضرورة إيجاد منافذ لمنتجات أفريقيا الغربية في براري غرب أفريقيا كساحة خارجية (ص 168).

مع صيرورة منطقة إلى مرتبة طرفية (الهند) تبدأ عملية ضمن منطقة أخرى (الصين). ومع ضم سواحل أفريقيا الغربية تصبح الصحاري والبراري الداخلية ساحة خارجية. ومع بدء عملية ضمها يتسع فيها الإنتاج التصديري للمحاصيل النقدية ويزداد استخدام العمل القسري (الرق) وتصدير الرق كما تصدير منتجات أخرى.

ومع توسع العرب في أفريقيا توسعت حركات الإسلام المناهضة والتي انطلقت كحركات صوفية وتوسع الرق للتصدير وللإستخدام الداخلي (ص 169).

يعني الضم إلى الاقتصاد العالمي إيجاد بنى سياسية للعلاقات بين الدول التي يتشكل منها النظام الدولي. وهذا معناه أيضاً أن الدول الموجودة في هذه

المناطق عليها إما التحول إلى دول «نظام الدول» أو التلاشي في إطار دول تنسجم في «نظام الدول».

إن تقسيم العمل الإندماجي لا يمكن أن يعمل بسهولة دون ضمانات تدفق السلع والنقد والأشخاص عبر الحدود. لكن هذا لا يعني أن هذا التدفق يتم بحرية. فالدول تضع قيوداً (قواعد) تطبقها الدول الأعضاء، أو الدول الأقوى في الحقيقة (ص 170). والدول المطلوب وجودها يجب أن تكون لا ضعيفة جداً ولا قوية جداً. لأنها إذا كانت قوية فإنها يمكن أن تقاوم التحولات المطلوبة، وإذا كانت ضعيفة فإنها لا تستطيع أن تمنع الآخرين ضمن أراضيها من إعاقه التدفقات.

عندما تضم منطقة إلى الاقتصاد العالمي تصبح المناطق التالية لحدودها عبر داخلية بالنسبة إليها لا خارجية. وتتحول التجارة من أمر يخضع لأخطار عظيمة إلى أمر يحميه ويدعمه «نظام الدول» رغم الاختلاف في أوضاعها السياسية السابقة، للضم، فإنها في النهاية وبعد مرور فترة على ضمها، تقلص الفروق فيما بينها (ص 171).

بدأ الضغط على الدولة العثمانية بعد حصار فيينا في 1683؛ كما بدأ الانهيار حالما توقفت الامبراطورية عن التوسع. وانهار نظام التيمارات الذي كانت الدولة توزع الأرض بموجبه على الفرسان السباهية؛ وكان هؤلاء هم الذين يمثلون الدولة محلياً قبل أن تصبح الدولة غير قادرة على منحهم الأرض. وكانوا هم الذين يجمعون الضرائب. وازداد التضخم نتيجة تدفق الفضة إلى الامبراطورية لقاء صادراتها إلى الغرب كساحة خارجية، فنتج عن ذلك قصور الدولة في جمع موارد تكفي لحاجاتها نتيجة التضخم بالإضافة إلى تحول طرق التجارة الدولية من المتوسط إلى الأطلسي، فازداد تلزيم جمع الضرائب.

كما تراجع في الداخل نظام الحسبة الذي كان يخدم في ضبط النظام الميركنتيلي، ووصل التراجع إلى درجة صار معها التداول بالعملات الأوروبية

شائعاً في الداخل، وانتشر التسليف لبيروقراطية الحكومة. ووجدت الامبراطورية نفسها متأخرة عسكرياً عن أوروبا فتزايد استخدام المرتزقة إضافة للانكشارية. ومع توقيع معاهدة كوجك كينارجي الكارثية مع روسيا في 1774 صار الحكم في المناطق للأعيان المحليين، ومن أبرزهم محمد علي في مصر (ص 172) الذي اتفقت ضده بريطانيا وفرنسا عندما صار قوياً (بعد غرض النظر عنه عندما بدأ يتمرد على العثمانيين). كذلك سيطرت سلطات محلية في البلقان. وكانت إصلاحات محمود الثاني المؤدية إلى إلغاء نظام الإنكشارية والأعيان محاولة لإعادة فرض هيبة الدولة المركزية التي نشبت ضدها ثورة اليونان (ص 173).

في إطار محاولة الدولة إيقاف انهيار الدولة المركزية وردع الضغوطات العسكرية الخارجية، دخلت في عداد نظام الدول الأوروبية، وكانت دولة أول بلد غير مسيحي يفعل ذلك ويقبل دبلوماسيته.

وكانت معاهدة كارلوفيتز أول تراجع جغرافي عثماني في عام 1699، وقبل ذلك جاء أول دبلوماسي أوروبي إلى استانبول في 1583. وكثرت بعد كارلوفيتز أحداث الحروب والمفاوضات وانتزاع مناطق من الامبراطورية. وكانت الامتيازات الأجنبية قد بدأت كامتيازات لأجانب يخضعون للقنصل من أبناء بلدهم في الدولة العثمانية. ومع التراجع العثماني، وابتداءً من عام 1683، صارت الامتيازات تتوسع تدريجياً كتنازلات لقاء «الدعم الدبلوماسي» الأوروبي في المفاوضات. ثم توسعت الامتيازات حتى صارت تشمل مواطني الدولة العثمانية من غير المسلمين (ص 174).

مع توقيع معاهدة كوجك كينارجي في 1774، واجه العثمانيون «الحقيقة المرة» بأنهم لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم دون مساعدة خارجية. توصلوا إلى الاستنتاج أن عليهم دمج أنفسهم في نظام الدول الأوروبي ذي الآلية المعقدة. في عهد سليم الثالث (1789 - 1807) كانت أول تجربة للدولة العثمانية في الدبلوماسية المتبادلة، في الوقت الذي حاولت فيه «تخفيف سوء الاستعمال» للامتيازات. لكن السفراء والأوروبيين والقناصل عارضوا ذلك

بنجاح، إذ رأوا في كل محاولة إصلاحية تقليصاً للأرباح التي يجنيها التجار المحميون من خلال «سوء استعمال» الامتيازات (ص 175).

لكن الجو الجديد لم يمنع الدول الأوروبية من دعم محاولات اللامركزية التي كانت تفتت الدولة العثمانية. فعندما غزا نابليون مصر كان ذلك تجاوزاً للسياسة الحذرة التي كان يتبعها النظام الفرنسي القديم *Francais Ancein Regine* والتي كانت تعتبر أن مثل هذا التدخل سوف يؤدي إلى نتائج عكسية لصالح روسيا وبريطانيا. ثم دعمت بريطانيا حرب استقلال اليونان.

لم تكن محاولة سليم الثالث الإصلاحية كافية بسبب افتقار الدبلوماسية العثمانية إلى قاعدة تنظيمية بمعنى بيروقراطية دائمة متخصصة. هذا ما سيحققه عهد محمود الثاني (1808 - 1839). فحالما حققت بريطانيا هيمنتها الدولية في 1813، حلت مكان فرنسا كحامية للوحدة العثمانية لمواجهة أطماع النمسا وروسيا ولتأمين طريق الهند الحيوية التي صارت هاجس بريطانيا الأول. صارت بريطانيا الآن قادرة على فرض شروطها على الدولة العثمانية كضمن لحمايتها. وكان الثمن باهظاً. فقد وقعت المعاهدة الجمركية الانكلو - تركية في آخر عهد محمود الثاني في 1838. وكان ذلك على أعقاب إعلان استقلال مصر وسوريا على يد محمد علي، فساعدت بريطانيا على إلغاء هذا الاستقلال. لقاء ذلك أكدت المعاهدة على جميع الامتيازات السابقة «إلى الأبد»، ووضعت قيوداً على حق الدولة العثمانية في فرض الرسوم الجمركية بحدود 3٪ على الواردات و12٪ على الصادرات. ألغيت جميع احتكارات الدولة وصارت بريطانيا الدولة الأكثر تفضيلاً *most favored*. وافق المستوردون البريطانيون على دفع 2٪ بدل جميع الرسوم الداخلية الأخرى. كانت نتيجة ذلك أن بريطانيا دعمت الدولة المركزية في مواجهة الانفصاليين كمصر... وكان ذلك بمثابة تبني قسري لمبدأ التجارة الحرة (ص 176).

غيرت المعاهدة الجمركية تركيبة الإنتاج وأدت إلى انهيار الصناعات العثمانية، وقلصت موارد الدولة العثمانية، مما سيقود إلى أن تصبح الدولة العثمانية دولة مدينة ابتداءً من عام 1954، وسيتوج ذلك بكارثة 1878 حين

خضعت الدولة العثمانية خضوعاً كاملاً. بعد 1838 صارت تركيا رابع أفضل زبون تجاري لبريطانيا؛ وفي 1846 يقول بالمرستون «ليس هناك بلد أجنبي يتم التبادل التجاري بيننا وبينه بمثل هذه التعرفة المتدنية وهذه الليبرالية كتركيا».

وكانت الإصلاحات الإدارية والسياسية المعلنة في تنظيمات خط كلخانه في 1839 في بداية عهد سلطنة عبد المجيد الأول آخر مرحلة في هذه العملية. انفتحت الأبواب كاملة أمام الغرب. وصار الضم مكتماً بما يسمح في عام 1872 لأحد القناصل بالقول جهاراً أنه «بما أن الدولة العثمانية صارت مندمجة في مجموعة الأمم، وبما أن الإدارة أعيد تشكيلها remodeled، وبما أنها تعترف بأولوية الكونية على ادعاءات الملل، فلعله صار ممكناً الآن إعادة النظر في الامتيازات» إذ لم تعد ضرورية.

يختلف تطور الهند عن الدولة العثمانية التي خرجت في 1850 أقوى داخلياً مما كانت عليه في 1750 لكنها أضعف خارجياً، وصارت أصغر من حيث المساحة الجغرافية.

في 1750 كانت دولة المغول في الهند في نهاية عملية تفكك أكثر عمقاً لما في الدولة العثمانية. وستصل في عام 1857 إلى حالة إلغاء الدولة نهائياً. عقب ذلك خضعت القارة لإدارة واحدة وإن كانت دون سيادة. وستصل إلى الاستقلال في منتصف القرن العشرين كدولتين (ص 177).

لكن تطور الدولة العثمانية ودولة المغول بين 1750 و1850 استدعى أن تكون الدولة لا قوية جداً ولا ضعيفة جداً، بل مستكينة في نظام الدول.

يعود ضعف دولة المغول إلى أن الدولة المركز حاولت زيادة إيراداتها عن طريق الوسطاء (جاجيردار) والذين كانوا مكلفين بجمع الضرائب ولم تكن مصالحهم متطابقة مع مصلحة الدولة. هؤلاء زادوا تدريجياً كمية الفوائد المقتطع واحتفظوا بالجزء الأكبر لصالحهم. وما بقي للفلاح كان أقل مما يتطلبه الكفاف. فتكاثر هرب الفلاحين من العمل في الأرض، وتزايدت المقاومة المسلحة وتراجع الإنتاج فتزعزع أساس الدولة.

والتفسير الآخر أن الفائض لم يكن كافياً لتمويل إدارة قوية وتمويل الحروب المتواصلة. لكن التفسيرين لا يتناقضان.

أدى الطلب الأوروبي على المنتجات الآسيوية إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق الآسيوية، مما أحدث خللاً في اقتصادياتها وأدى بدوره إلى ضائقة مالية عند الطبقات الحاكمة، وإلى اضطراب في مستوى البنى الفوقية. وكان أسياد الأرض يبيعون حقوقهم في جمع الضرائب، وكان ذلك عملاً غير مشروع لكنه كان شرط نشوء سوق للأرض في الهند (ص 178).

تفككت دولة المغول عسكرياً، ونشبت حروب واسعة، وحقت أقاليم استقلالها عن الدولة المركزية فصارت الشركات الأوروبية ترى الفرص متاحة أمامها لتحقيق مصالحها. لكن «إتاحة» الفرص شيء واستغلالها شيء آخر؛ لأن لهذه «الفرص» ثمنها.

إن للسيطرة السياسية والإدارية المباشرة مزاياها لكنها تتطلب نفقات هامة. وكانت هناك أصوات قوية في بريطانيا ضد الحكم المباشر حتى في أواخر القرن الثامن عشر. وكان المسؤولون المحليون الهنود يرون خطورة الاندماج في شبكة علاقات السوق العالمية، كما كانوا يتوجسون من الخطر على استقلالهم وعلى بنية الحكم السياسية (ص 179). لذلك لم تكن الهند فريسة تسقط دون مقاومة. فقد تجنبت حكومة بريطانيا والشركة استخدام القوة العسكرية. لكن النهاية كانت الحكم الكونيالي. السبب في ذلك أن عدد اللاعبين البريطانيين لم يكن اثنين بل ثلاثة: الحكومة، مجلس إدارة الشركة، التجار الأفراد. وكان هؤلاء التجار الأفراد يعملون إما لدى الدولة، أو بالاستقلال عنها، لكنهم جميعاً كانت لهم مصالح خاصة، وكانوا يضغطون سياسياً على الحكم المحلي الهندي مما أدى إلى إضعاف الحكومات المحلية.

ولم تحدث السيطرة المباشرة دون جدل داخل الشركة (ص 181). ونشأت حالة الأخذ والعطاء بين الشركة والتجار، وكان هؤلاء يستفيدون من

حماية دولتهم القومية كما كانوا يستفيدون من البنى التحتية للشركة ومن إمكانياتها ويدفعون في مقابل ذلك رسوماً وغرامات وينشطون التجارة. فكثرت الالتباسات والصعوبات بينهما. لكنهم استطاعوا إجبار الشركة والحكومة البريطانية على الالتزام بهم.

لم يوضع حد لهم لأن احتلال البنغال كان مجزياً مالياً على المدى القصير: لقد توقف تدفق الذهب خارج بريطانيا رغم استمرار القطن المصنوع في الهند بالوصول إلى بريطانيا. ورغم استمرار تدفق فضة البنغال إلى الداخل الهندي لتمويل عملية الاحتلال والإدارة، وذلك في ظروف صعبة بالنسبة لخزينة بريطانيا التي كانت تعاني (كما فرنسا) من نتائج حرب الاستقلال الأميركية. وازداد نهب موارد دولة الهند. وكان هذا النهب من العوامل التي ساهمت في دعم الثورة الصناعية (ص 180). كان الصراع مع فرنسا حاسماً أيضاً. وكان الأمر هاماً بالنسبة لبريطانيا أكثر مما لفرنسا، بسبب فارق الاستراتيجية الجيوبوليتيكية.

إن التوسع في الهند ساعد بريطانيا على حل أزماتها المالية في ثمانينات القرن الثامن عشر أكثر من فرنسا. لم يكونوا سعداء جداً بهذا الخيار لكن لم يعد أمامهم خيار آخر (زمام pitt). قامت الحكومة بما لم تستطع الشركة القيام به وأنشأت حكومة قوية في الهند خاضعة لحكومة قوية في الوطن واختفى مستخدمو الشركة كممثلين مستقلين (ص 182). وكانت التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحكم أكثر مما هو متوقع. فعادت أزمة ميزان المدفوعات وعاد تدفق المعدن الثمين؛ ولم تعد تجارة الشركة مربحة ولم تعد مسنودة بموارد البنغال بل امتصتها تكاليف الإدارة. استولدت محاصيل للتصدير إلى الصين لأنها حكمت الهند. فكانت تسوية 1793: زيادة سيطرة الحكومة على الشركة مقابل احتفاظ هذه باحتكارها لتجارة الصين. إن التسوية جمعت إلى الاستقرار (في وقت تخوض فيه بريطانيا حروباً طويلة مع فرنسا) التطمينات بأن تجارة الصين ستبقى مع الشركة.

وجاءت تسوية كورنواليس في 1793، أي في نفس الوقت، لتجعل

الأرض سلعة تباع وتشتري في السوق (ص 182) وكان مؤدى تجديد رخصة الشركة في 1793 هو إلغاء الاحتكار في الهند مقابل الاحتفاظ به في الصين؛ إضافة إلى الفصل بين الحسابات التجارية والتوسع الجغرافي territorial، فكان ذلك بمثابة تهيئة للحكم الكولونيالي. لم يعد البريطانيون مجرد سلطة في الهند بل صاروا هم السلطة فيها.

فيما يتعلق بروسيا هنا شكوك بين الباحثين حول ما إذا كانت روسيا في القرن السادس عشر والسابع عشر وحتى نشوء الاتحاد السوفياتي جزءاً من أوروبا. واعتقادي هو أن روسيا صارت مندمجة في نظام الدول الأوروبي في القرن الثامن عشر فقط. مع بطرس الأكبر (1689 - 1725) ازدادت التجارة الخارجية وتقلصت عزلة روسيا. وكان بطرس الأكبر يعتبر نفسه تحديثياً (ص 184). وكان دوره يشبه دور محمد علي، وبدور محمود الثاني بدرجة أقل: بيروقراطية مركزية، تحديث الجيش بجعل خدمة النبلاء إجبارية ودائمة. يشكك بعض الباحثين بإنجازات بطرس الأكبر ويقللون من شأنها ويجعلون الفضل لكاترين الثانية ابتداء من بداية حكمها (1762 - 1796).

لقد وضع بطرس الأكبر الجيش في الإدارة، والنبلاء في الجيش؛ وقلّص حجم التيارات المحلية وزاد موارد الدولة. أما كاترين، فقد أنهت خدمة النبلاء الإجبارية كي يتسنى لهم الوقت ليصيروا رجال أعمال يزرعون المحاصيل النقدية... وأعادت تقسيم البلاد إدارياً وعينت موظفين لإدارتها (ص 185)؛ كما حولت الدولة من خراجية إلى إدارة حديثة، فكان الإداريون يخضعون لها ضمن أهداف عامة. وعقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا ووضعت رسوماً متدنية على الصادرات مما اعتبرته بريطانيا مناسباً لها. وهي، إضافة إلى إلحاق الهزيمة بتركيا، والمشاركة في تقسيم بولونيا، جعلت العالم الخارجي يرى حيوية الروس. وكان معنى إعادة التنظيم تزايد الظلم للفلاحين مما أدى إلى تكاثر الهرب وإلى ثورات فلاحية. وقد تضافر وجود القوزاق والأقنان الصناعيين والمؤمنين القدماء لقيام ثورة بوغاتشيف. وكان إصرار كاترين على قمع الفلاحين وعلى التجارة الحرة، قصير الأمد، إذ عادت بعدها

إلى نظام الحماية عندما تفشت النقرة ضد البريطانيين وتجارهم (ص 186).

وكانت روسيا محاصرة في نظام الدول الأوروبي. وهي اعتمدت على التوسع شرقاً كي تصبح دولة شبه طرفية وتتلافى التحول إلى دولة طرفية. وحقت قفزة إلى الأمام مع معاهدة كوجك كينارجي وضم القرم؛ ولم تستطع دول أوروبا منع ذلك. لكن روسيا وقعت في أحضان بريطانيا عندما كانت فرنسا حليفة العثمانيين. وكانت النتيجة انضمامها إلى الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لكنها بقيت أقل ضعفاً في نظام الدول، وهذا ما سيجعلها قادرة على إطلاق الثورة الروسية.

اختلفت افريقيا الغربية بعد 1750 عن المناطق الثلاثة الأخرى، فلم يكن لديها امبراطورية بل مجموعة دول تعتمد على تجارة العبيد ومجموعة أخرى من الدول الضعيفة. ولم يكن المطلوب وجود دول قوية جداً ولا دول ضعيفة جداً، بل دول قادرة على التجاوب مع شروط اللعبة في نظام الدول. وكانت دول أوروبا تضغط من أجل حفظ النظام (ص 187). إن الرأسمالية لا تريد نظاماً وحسب بل نظاماً ملائماً. إن دورة العبيد - الأسلحة، وحاجة جامعي العبيد للأسلحة كانت أكبر تحول في تاريخ افريقيا الغربية. ومرت مشاركة افريقيا الغربية في الاقتصاد العالمي من مرحلة تصدير للعبيد إلى مرحلة التصدير المختلط، إلى التصدير دون عبيد. وبقيت جيوب تشكل من دول تباع العبيد وسط منطقة تسمى فوضى. وكانت الاندفاع الإسلامية في القرن التاسع عشر ردة فعل باتجاه إنشاء دول أوسع حجماً (ص 188). وكان الضغط البريطاني ضد تجارة العبيد ضغطاً لتحطيم نظام غير مناسب ولإضعاف الفرنسيين والمنافسين الآخرين.

لقد أصررنا على اعتبار عملية الضم هذه وقعت بين 1750 - 1850 أو (1750 - 1880 في افريقيا الغربية). وليس هناك إمكانيات تحقيق أخرى. والجدل الأمبريقي حول هذا الأمر واسع، وكثير من الباحثين لا يقدمون نموذجاً واضحاً، أو لا يوافقون على النموذج الذي قدمناه: ساحة خارجية - ضم - طرف (أو شبه طرف). ويخلط بعض الموافقين على هذا النموذج بين

الساحة الخارجية ومرحلة الضم، معتبرين الثانية جزءاً من المرحلة الأولى. وآخرون لا يعتبرون منطقة ما مضمومة إلا حين تصبح طرفية. ويجمع كل من الفريقين على أن لا يرى في الضم صيرورة متميزة عن حالة الساحة الخارجية وعن الحالة الطرفية. إن صياغة هذا الجدل بطريقة كلاسيكية (ستاندرد) يتعلق بالنقاش حول نقطة بداية الرأسمالية. يصر بعض المؤلفين على اعتبار التطور الموسع للتجارة طويلة المدى في المراحل المبكرة للساحة الخارجية هو بداية الرأسمالية (أو ما يشبه الرأسمالية)، يترافق هذا الاعتبار مع الرأي القائل بأن هناك جذوراً محلية للرأسمالية، وبأن هذه الجذور انقطع تطورها مع التدخل الأوروبي. بينما يصر آخرون على أن أبكر مرحلة رأسمالية حدثت بعد ذلك بكثير. في بعض الحالات المتطرفة يحتاج البعض أنها بالكاد موجودة اليوم. نحن نصر على أنه ليس هناك تعدد للأنظمة الرأسمالية بل هنا نظام عالمي رأسمالي واحد، ولا تكون دولة ما جزءاً منه، في الحد الأدنى، إلا عندما تشارك في الاندماج في شبكاته الانتاجية أو في سلسلته السلعية، وعندما تشارك في نظام الدول التي تشكل البنية الفوقية لهذا الاقتصاد العالمي الرأسمالي. والضم يعرف على أنه بالضبط مرحلة هذا الاندماج.

الفصل الثالث

نزع المستوطنين لاستعمار الأمريكتين 1763 - 1833

في منتصف القرن الثامن عشر كان أكثر من نصف أراضي الأمريكتين مستعمرات أوروبية لبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال. والمناطق الباقية كانت خارج النظام الدولي للاقتصاد العالمي. وفي منتصف القرن التاسع عشر تحولت كل المستعمرات تقريباً إلى دول مستقلة ذات سيادة (مع بعض الجمع والتقسيم). وادعت هذه الدول أن لها السيادة على بقية مناطق نصف الكرة الغربي.

وكان نزع الاستعمار في نصف الكرة يحدث برعاية المستوطنين الأوروبيين مع استبعاد الأفارقة المنقولين إليها، والسكان الأصليين - الهنود -

رغم أنه في بعض تلك البلدان المستقلة كان الزوج والهنود جزءاً هاماً؛ أو كانوا هم الأكثرية في بعض الأحيان.

يختلف ذلك عن الموجة الثانية لنزع الاستعمار في النظام العالمي الحديث في القرن العشرين، ويكمن الاختلاف في نوعية السكان الذين يسيطرون كنتيجة للاستقلال.

كانت نقطة التحول في عام 1763 عند انتهاء حرب السبع سنوات وتوقيع اتفاقية باريس. فكانت النتيجة أن بريطانيا طردت فرنسا من نصف الكرة الغربي. وجعلت من غير الممكن لإسبانيا والبرتغال تحدي هيمنتها. لكن انتصار بريطانيا، في الوقت نفسه، طرح بشكل حاد مشكلة تقسيم الغنائم. وقاد هذا النزاع مستوطني أميركا الشمالية ثم أميركا الإسبانية ثم البرازيل إلى تأسيس بنى دولية منفصلة.

أول الإشكاليات كان تخيير بريطانيا بين اقتطاع كندا أو غواديلوب من الفرنسيين (ص 193). وكان مزارعو السكر في المناطق البريطانية يرون في غواديلوب منافساً لهم. أما دعاة ضم غواديلوب فكانوا يحتاجون أن حكم كندا يستدعي نفقات عالية. أما دعاة ضم كندا فقد رأوا أن ذلك سوف يخفف أعباء بريطانيا إذ إنها لن تضطر إلى وضع جيش قوي في أميركا الشمالية لمواجهة الفرنسيين (ص 194).

كانت مشكلة بريطانيا هي في إيجاد دولة قوية، لا ضمن حدودها وحسب، بل وفي إطار نظام الدول أيضاً، دون أن يؤدي ذلك إلى نفقات عالية تضطر الدولة إلى تحملها. وكان بإمكان بريطانيا بعد معاهدة باريس تخفيض النفقات العسكرية بسبب ضعف فرنسا. فحاولت تحويل جزء من هذا العبء إلى المستعمرات في أميركا الشمالية. أما المستوطنون فقد رأوا معاهدة باريس من وجهة نظر معاكسة. وبينما كان البريطانيون يحاولون عقلنة الامبراطورية، كان المستوطنون يرغبون بتخفيف القيود ويمضون بالتوسع غرباً. وما رآه البريطانيون إعادة تنظيم رآه المستوطنون تعدياً على النظام

الأخلاقي داخل الامبراطورية. وهناك تفسيرات بعوامل طويلة المدى اقتصادية - اجتماعية - ايدولوجية - وهذا أمر صحيح، لكن لكل حدث أسباب طويلة المدى يصعب تبيانها قبل وقوع الحدث، وهي لا تقود إلى حدث بعينه إلا نادراً. وكلما حددنا نتيجة معينة نضطر إلى تعداد المزيد من العوامل وهذه معظمها حديثة ظرفية (ص 195). إن التغير الحداثي الأهم كان توسع الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وتعاظم قدرة بريطانيا في مواجهة فرنسا. فقد نما الاقتصاد في المستعمرات منذ 1720 لكن بشكل غير متكافئ في تركيز الملكيات. وصارت التناقضات بين المصالح في بريطانيا وفي أميركا الشمالية أكثر حدة، إذ حلّ عملاء الشركات البريطانية مكان الشركات المحلية (ص 196).

ومن الضروري النظر في الظروف الاقتصادية conjuncture لستينات القرن الثامن عشر وكيف نظر إليها الأميركيون. فقد أدت نهاية حرب السبع سنوات إلى تراجع فيما بعد الحرب تبع «الازدهار» الذي لم يكن له سابق خلال حرب السبع سنوات؛ وترك التراجع أثره على كل قطاعات اقتصاد أميركا الشمالية وشمل التجار والمزارعين الكبار والمزارعين الصغار والعمال؛ ولكل من هؤلاء أسبابه الخاصة: التجار الذين مضى عليهم قرن ذهبي قبل معاهدة باريس، وهؤلاء اعتبروا الإجراءات البريطانية بعد 1763 لا مجرد محاولة لإعادة تنظيم الإمبراطورية بل محاولة لإخضاع المستوطنين (ص 198).

كبار المزارعين الذين أضرب بهم قانون النقد عام 1763 كما أضرت بهم الإجراءات الأخرى التي وضعت قيوداً على التسليف. وصغار المزارعين الذين كانوا ضد المزارعين الكبار كما ضد البريطانيين (ص 199). وفقراء المدن الذين ساءت أحوالهم مع ازدياد عدم المساواة بسرعة.

وكان معنى الهيمنة هو تعميم المنافسة والانفتاح الاقتصادي ومبدأ التجارة الحرة. وكانت سياسة بريطانيا بعد 1763 هي التوسع وإنشاء قواعد دون احتلال مباشر فيما عدا الهند (ص 200). لم يكن هناك شعور لدى المستثمرين أن عليهم الخيار بين امبراطورية تجارية شرقية ونظام كولونيالي في نصف الكرة الغربي. وكان قانون الاتحاد 1707 قد أدى إلى تسوية دستورية: سيادة البرلمان

وتقييد دور الملك. وكان معنى أي دعوة إلى اللامركزية التشريعية ليس فقط تهديد سيطرة بريطانيا على المستعمرات، بل أيضاً تهديد التشكيلة الداخلية لبريطانيا التي اعتمدت على تلك التسوية الدستورية (ص 201).

لم يكن أثر أميركا الشمالية بمستوى أهميتها الاقتصادية. وقد عقد البريطانيون معاهدة مع الهنود الحر في وادي أوهايو في 1763، وأعلنوا حوضه منطقة خاصة أو محمية للهنود الحمر وبذلك أغلقوه في وجه المستوطنين. وأدى خوف الهنود من معاهدة باريس إلى ثورة سميت مؤامرة بونتياك وإلى حرب إبادة (ص 201). فسارع البريطانيون إلى إصدار «إعلان ملكي» لتقسيم فرنسا الجديدة، وإلى وقف توسع المستوطنين إلى الغرب مما وسع الهوة بين بريطانيا والمستوطنين.

كانت بريطانيا تحاول وقف توسع المستوطنين غرباً واحتكار التجارة عبر جبال الأبالاتش؛ كما كانت تحاول إجبار المستوطنين على البدء بدفع الثمن الذي يتطلبه الحفاظ على الامبراطورية وفرضت من أجل ذلك إجراءات ميركنتيلية قسرية.

خلال عشر سنوات صار المستوطنون لا ضد قوانين معينة (ضريبية أو غيرها) وحسب، بل ضد مبدأ فرض الضرائب دون تمثيل مواز (ص 203). وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن هاجس المستوطنين لم يكن اقتصادياً بل ايديولوجياً حول الصراع بين التحكم والحرية (ص 204) وكان المستوطنون يقفزون من مطلب إلى آخر. إذ لم يكونوا عصاة أو ثواراً ما دامت الامبراطورية ذات فائدة بالنسبة لهم. لكن هذا الأمر تغير في نهاية حرب السنوات السبع (ص 205). فقد تراكت الشكاوى إذ تابعت عدة مواسم سيئة في بريطانيا فتزايد استيراد القمح من مستعمرات شمال أميركا الأطلسية؛ وكان الأمر مفيداً للبعض لكنه أدى إلى ارتفاع أسعار القمح في أميركا الشمالية.

في هذا الوقت سن البريطانيون قانون كوبيك لإعطاء المقاطعة دستوراً. وكان هناك تناقض كاثوليكي/بروتستانتي إضافة إلى تناقض صيادي الفرو

والمستوطنين المزارعين، وهذا الأخير يتعلق بتوسعة مقاطعة كوبيك لتشمل وادي أوهايو. وتوصلوا إلى تسوية سمحت بتطبيق القانون الفرنسي (روماني)، وأتاحت للكنيسة بجمع العشور، وألغت شرط قسم اليمين المعادي للبابا الذي كان مفروضاً على موظفي الإدارة المدنية (ص 206). ونشأ حكم مباشر في كوبيك، مما أثار المستوطنين إذ رأوا فيه تفريطاً بشمار حرب السبع سنوات وإقامة حكم مطلق بجوارهم، ودينياً كاثوليكياً مرتبطاً بمحاكم التفتيش وعدم التسامح. وقد سعى «المؤتمر القاري» لنيل موافقة أهل كوبيك على الانضمام للثورة... لكن دون صدى لدى متكلمي الفرنسية الذين بقوا حذرين تجاه التنازلات الي بذلت لهم (ص 207). وقد كتب أصحاب المؤتمر بالفرنسية إلى كوبيك، كما كتب بالمقابل إلى حكومة بريطانيا متهمين الكاثوليك بالتعصب... فقام الحاكم البريطاني بتوزيع رسالتهم في كوبيك. والنتيجة أن بريطانيا حافظت على كندا لأنه رغم قلة عدد المستوطنون الإنجليز (ص 208)؛ فإن الإدارة البريطانية كانت قوية وفعالة.

لم تنجح العناصر المعادية لبريطانيا في كل مكان: فمن أصل ثلاثين مستعمرة بريطانية في الأمريكتين، أيدت ثلاث عشرة منها فقط الثورة. وقد فشلت محاولة جر كوبيك... كذلك فلوريدا الشرقية. أما نوفاسكوتشيا فقد وقعت تحت تأثير حركات دينية... فخرجت من عداد الولايات المتحدة لحظة ولادتها... ولو لحقت بالثورة لما استطاعت بريطانيا الاحتفاظ بكندا (ص 211).

أما مستعمرات بريطانيا في الكاريبي فهي لم تكن تعاني من المردود الاقتصادي مثل أميركا الشمالية بل كانت تصدر السكر بنشاط، كما كانت تمارس تجارة المواد غير المشروعة على مدى أوسع وذلك على مدى المئة عام السابقة. وكان ذلك يشمل شحن السكر من الجزر الفرنسية أيضاً. والأمر الذي قرر ردة فعل إسبانيا تجاه قانون حرية المرافئ هو أن معاهدة باريس كانت بالنسبة لأميركا الإسبانية بنفس الأهمية كما للمستعمرات البريطانية. فقد صار للمستعمرات البريطانية. فقد صار على أسبانيا، بعد معاهدة باريس

وإزاحة فرنسا من المسرح الأميركي، مواجهة الإنكليز بمفردها. وكانت المشكلة قد بدأت تظهر منذ القرن السابع عشر. فقد كانت أسبانيا تحتفظ بالبقرة والآخرين يشربون حليبها؛ وصار صعباً عليها الاحتفاظ بالبقرة. وقد تمت إصلاحات شارل III (من آل بوربون) من أجل التجارة الحرة... لكنها اقتصرت على ليبرالية التجارة داخل الامبراطورية وأقرت حرية التجارة بين مستعمرات إسبانيا، قضت بإلغاء احتكار سكان إسبانيا (أشبيلية وقادس) وسمحت لأهل المستعمرات بالشحن من المستعمرات إلى إسبانيا. وكان الهدف هو الثأر من بريطانيا وذلك بجعل التجارة غير المشروعة أقل جدوى، على النقيض من سياسة التحكم التي كانت متبعة في أيام آل هابسبورغ. وكانت سياسة البوربون: ليبرالية ظاهراً، وأقل حرية في الواقع (ص 213). وكانت النتيجة هي تخفيض الفروق بين شبه الجزيرة والمستعمرات، وزيادتها بين أسبان المستعمرات والكريول. فقد كانت مشاكل بريطانيا وإسبانيا متشابهة في المستعمرات. ولم يكن تنفيذ القوانين في المستعمرات البريطانية والإسبانية شائعاً إلا إذا كان الأمر مناسباً. وكانت الحكومتان تتغاضيان عن ذلك، إلا أنهما تحركتا بعد 1763 وحاولتا فرض تطبيق القوانين.

التشابه الثاني هو أنه في الحالتين تزايدت الأعباء المالية لآلية الدولة. فسعت كل منهما بعد 1763 لزيادة الضرائب. وكان ردة الفعل متشابهة في مستعمرات كل منهما. فرمى المستوطنون البريطانيون الشاي في المرفأ، ورمى المستوطنون الإسبان بالكحول (وأحرقوا التبغ) في سوكونرو في 1781. الفرق الوحيد هو أن اللامركزية كانت الامبراطورية البريطانية كانت تشريعية، أما في أسبانيا فكانت بيروقراطية.

وكانت البرتغال أيضاً من نتائج حرب السنوات السبع، فاتبعت سياسة استغلال اقتصادي لزيادة جني الأرباح من المستعمرات عن طريق تحكم الدولة وتكثيف العمل في مناجم الذهب في البرازيل (ص 214). وصارت البرازيل أشبه بكويت القرن العشرين. لكن غزو إسبانيا للبرتغال في 1762، وتهديدها لمستعمراتها في 1763، اضطرها للتحالف مع بريطانيا. فقبضت بريطانيا ثمن

ذلك بتغيير السياسة الاستقلالية للاقتصاد البرتغالي التي كانت قد أدت إلى تقليص تجارة البرتغال والبرازيل مع بريطانيا على غير رضى من تجار البرازيل.

وكما حدث لبريطانيا، أثارت إسبانيا والبرتغال حنق مستوطنيهما في الأميركتين باتخاذهما إجراءات تؤدي إلى تقوية مواقعهما في النظام العالمي؛ وكان هدف هذه الإجراءات تدعيم التماسك الإداري للمستعمرات، وتدعيم الجيش، ووضع الدولة على قواعد مالية أكثر ثباتاً.

عمل شارل III على تقوية الدولة في مواجهة مستعمراتها والعالم عن طريق الملكية المطلقة، وتقليص دور الارستقراطية، وإضعاف الكنيسة وبناء إدارة محترفة من بيروقراطية: عسكرية ومدنية ذات رواتب منتظمة (ص 215). وكان الهدف أيضاً هو التوسع الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير من المستعمرات. كان النجاح كبيراً في البداية لكنه كان هشاً لأن قوى الاقتصاد العالمي كانت تفوق طاقة الدولة الإسبانية. وكانت محفّز التغيير حرب 1763 التي أصيب فيها الإسبان بهزائم أدت إلى إصلاحات شارل III وبعد بدء حرب الاستقلال في أميركا الشمالية (ص 217).

كانت فرنسا تخشى من انتصار البريطانيين، لكن خشيتها من انتصار المستوطنين دون مساعدتها كانت أكبر بكثير، فدخلت الحرب إلى جانب الولايات المتحدة في 1778. وخضعت وإسبانيا لضغوط فرنسا ووقعت معاهدة أرانجو في 1779 (ص 218). ودفعت الثمن غالياً بالدم والمال. وحدث تضخم كبير في العملة الورقية. ونشبت ثورات أهمها في البيرو وجرانادا الجديدة (ص 219).

لا يمكن فهم هذه الثورات إلا إذا وضعناها في سياق الاقتصاد العالمي؛ أولاً، التراجع الاقتصادي الذي بدأ في 1763 أدى إلى ثورة أميركا الشمالية في 1776؛ ثانياً، وإصلاحات شارل III التي حدثت على دفعات، وكانت الدفعة الثانية في 1778؛ ثالثاً، تراجع الأسعار الزراعية إلى أدنى المستويات في 1779

- 1780. ولم تكن مقاومة الهنود بدائية، بل جاءت حصيلة دخولهم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي. وكانت بيرو مضرب مثل في فساد الدولة (ص 220).

تشير الدراسات الإحصائية إلى علاقة دقيقة في مناطق معينة بين حدة الثورة وتدني المداخل الصافية بعد اقتطاع الربح. وهناك شبه بثورة بوغاتشيف في 1772 - 1775. وقد سعت ثورة توباك أمارو في البيرو لنيل تأييد الكريول؛ لكن استكبار هؤلاء لم يكن مجرد مسألة اجتماعية إذ كان لدى هؤلاء موقف حيال الهنود والزنوج والمستيزو والمولاتو.

والمسألة الديمغرافية واضحة المعالم. في 1780 كان 60٪ من سكان البيرو هنوداً، 12٪ إسبان، والبقية من السود والأقليات الأخرى... وكان العدو المباشر للهنود هم هؤلاء الذين يسيطرون على الحياة الاقتصادية والاجتماعية... وقد رفع ثوار توباك أمارو شعار تحرير العبيد وأفكاراً «مشبوهة»، حول حقوق الملكية. وقد تم قمع الثورة عن طريق التنازلات والعنف العسكري. وكان عنف الثورة قد أدى إلى فك التلاحم بين البيض وغير البيض. بعدها صار الكريول يقودون الثورات ونشأت علاقة عكسية بين الالتزام بالانفصال والاستقلال ونسبة المشاركين من الهنود والسود. ففي حروب الاستقلال، كان الهنود يتعرضون للنهب من جميع الجيوش. ونشبت حركة كوميونيروس في 1781 في غرانادا الجديدة بسبب فرض ضرائب عالية وبسبب الخلاف الدستوري حول من يحق له فرض الضرائب.

وبينما كانت الثورة في بيرو بيد الهنود، كانت في غرانادا الجديدة بيد الكريول (من الملاكين الكبار نسبياً). وكان تخفيض الضرائب وضمنان نسبة أكبر في الوظائف الرسمية لغير شبه الجزيريين تسوية عارضها الهنود في صفوف الثورة ورأوها خيانة... فسحقهم حلفاؤهم. إن التحالف بين النخبة الغاضبة على إسبانيا وبين المعدمين غير ممكن لاختلاف الخلفية. لكن الكريول تعلموا من دروس ثورة توباك أمارو وتسلموا القيادة ليحتفظوا لأنفسهم بالخيارات. بوليفار خرج من (ص 223) غرانادا الجديدة فكان له دعم مختلط

في بيرو (في عشرينات القرن التاسع عشر). إن خلفية الاندفاع نحو الاستقلال ستكون نقمة الكريول ضد الإسبان من شبه الجزيرة وخوف الطرفين من غير البيض (ص 224). إن الكريول أشخاص أتى أسلافهم من إسبانيا (ص 225). وكانت محاولة إعادة بسط سيطرة الدولة المركزية (وهذا أمر ضروري إذ كانت إسبانيا تريد صد الاندفاع البريطانية الاقتصادية في أميركا الإسبانية) ضربة يائسة. فقد أدت محاولة الإمساك بزمام الكنيسة إلى طرد اليسوعيين وشحن ألف منهم إلى إسبانيا؛ لكن هؤلاء كانوا زهرة شباب الكريول. هكذا بدا واضحاً بعد 1763 بعشرين سنة أن أميركا جميعها تسير على طريق الاستقلال لإنشاء دول مستقلة على يد المستوطنين (ص 226) وكان الخاسرون الرئيسيون هم الدولتان الإيبيريتان والسكان غير البيض في الأمريكتين.

في 1781 هزمت قوات الولايات المتحدة البريطانيين في يورك تاون. لكن معاهدة فرساي لم توقع إلا في 1783؛ فقد كانت بريطانيا تحارب فرنسا وإسبانيا وهولندا، وكان نجاح البريطانيين ضد الأعداء الأوروبيين أهم من هزيمتهم في يورك تاون. وفي عام 1783 كانت بريطانيا مستمرة في السيطرة على البحار. ولم تكن معاهدة 1783 سلاماً بل هدنة في حرب سوف تشهد معاهدة إيدن والثورة الفرنسية وحروب الثورة والتوسع النابليوني والحصار القاري. وشكلت هذه الأحداث ثلاث محطات بالنسبة للمستوطنين، هي: ثورة هايتي ثم غزو فرنسا النابليونية لإسبانيا ثم انهيار فرنسا في 1815 (ص 227).

بالطبع انقطعت العلاقات التجارية بين بريطانيا ومستعمرات أميركا الشمالية في حرب الاستقلال... واتخذ المؤتمر القاري موقفاً متشدداً إلى جانب حرية التجارة. وجرى التعويض عن انقطاع المصنوعات البريطانية بتشجيع الصناعة المحلية وزيادة الاستيراد من فرنسا وإسبانيا والنذرلاند... وجرى الدفع بواسطة الصادرات والمعونات.

بشكل عام لم تؤد حرب الاستقلال إلى «نتائج ثورية» في الاقتصاد

خاصة في القطاع الصناعي (ص 228). ثم عادت تجارة الولايات المتحدة بعد الاستقلال إلى أحضان بريطانيا ولم يستطع الفرنسيون ولا غيرهم شق طريقهم في الولايات المتحدة. فقد كانت تجارة بريطانيا حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. لقد أضعاف البريطانيون الامبراطورية لكنهم ربّحوا من خسارتهم ولم تشارك أي من جزر الكاريبي في الثورة لأن 7/8 من سكانها كانوا من الزنوج. وكان اعتمادها على تصدير السكر إلى بريطانيا واستيراد الغذاء منها. واستبعدت، بعد 1781 سفن الولايات المتحدة من جزر الهند الغربية ومن مستعمرات إسبانيا (على يد البريطانيين) (ص 229).

إذا كان مستقبل التجارة الخارجية بالنسبة لدولة المستوطنين الجديدة يبدو على غير ما يرام فإنها اتجهت إلى الاعتماد، في التنمية الاقتصادية، على التوسع برأ باتجاه الغرب. عارض الفرنسيون في فرساي ضم كندا إلى الولايات المتحدة، كذلك عارضته بريطانيا. فكان ضم كندا إليها مسألة غير واردة. وانحصرت الإشكالية الحقيقية بالسماح للولايات المتحدة بالتوسع غرباً (ص 230).

وكانت مشكلة الدولة الجديدة تدور حول قضيتين أولاهما تتعلق بمطالبات الولايات الثلاث عشرة ضد بعضها البعض. والثانية بتسوية المطالبات لبعض الولايات البحرية عبر الحدود (سنة منها هي ماساشوستس وفرجينيا وجورجيا وكارولينا الجنوبية وكونيتيكت طالبت بحدود من الشاطئ الأطلسي إلى المحيط الهادئ حسب الترخيص الخاص بها) (ص 231). وفي تسوية 1787، تخلت ولايات «الشاطئ إلى الشاطئ» عن مطالباتها لدولة الولايات المتحدة الفيدرالية، مما أفسح المجال لبيع الأراضي (لتخفيض دين الدولة) على أن تكون كل قطعة 640 أكر على الأقل (لإرضاء مضاربي العقارات بأسلوب ديمقراطي).

سمحت التسوية بولادة ولايات جديدة في المنطقة مما حرر السكان عبر الحدود من سيطرة «أمبريالية جديدة». في خضم الصراع بين الحكومة المركزية والولايات الشرقية، حاولت بريطانيا خلق حاجز محايد يتكون من

دولة هندية داخل الولايات المتحدة. وكان سكان عبر الحدود يطمعون للسيطرة على هذه الأراضي في الوقت نفسه (ص 232). وتشكلت حكومة فيدرالية في 1789 بينما كانت بريطانيا مشغولة بالثورة الفرنسية وما تبعها. وعقدت هذه معاهدتين متناقضتين، أولاهما مع الولايات المتحدة التي منحت حق الملاحة في المسيسيبي، والأخرى مع إسبانيا التي أعطيت حق الاحتفاظ بفلوريدا، التي كانت تشمل ميناء ناشيز على المسيسيبي، وتصل حدودها الشمالية إلى خط العرض 32/26. لم تميز إسبانيا في البداية بين الإنجليز والأميركيين. لكنها سرعان ما اضطرت إلى منع أميركيي الولايات المتحدة من التجارة مع هنودها في الوقت الذي سمحت للإنجليز بذلك. وكانت الدولة الجديدة ترفع شعار الجمهورية: تجارة حرة، رجال أحرار، مساواة. ولم تطبق مبادئ التجارة الحرة على الهنود؛ فهؤلاء بقوا خارج النظام. واستمر هذا الأمر دستورياً في الولايات المتحدة حتى عام 1924. أراد المستوطنون إزاحة الهنود من الأرض لا ضمهم كقوة عاملة في نشاطاتهم الاقتصادية. ولم يكن السود، الذين كان معظمهم عبيداً خارج النظام، بل كانوا مدمجين فيه، وكانوا يشكلون جزءاً مركزياً من العملية الإنتاجية (ص 234).

في 1774 كان سكان الولايات الـ 13 (باستثناء الهنود) 2,3 مليون نسمة بينهم 20٪ عبيد سود، 1٪ سود أحرار. في القرن الثامن عشر شهد زيادة متواصلة في استيراد العبيد إلى الأمريكتين. ومن أسباب ذلك تراجع العمل الإلزامي ثم إلغاؤه. وكان معظم المرتبطين بعقود عمل بريطانيين في القرن السابع عشر، وصار معظمهم في القرن الثامن عشر ألماناً وسويسريين وسكوتلنديين وإيرلنديين. والسبب الحقيقي في ازدياد استيراد العبيد على حساب العمل الإلزامي هو أن المرونة في نظام استيراد العبيد كانت تؤدي إلى انخفاض كلفتهم.

لم تفلح محاولة جيفرسون في تضمين الدستور إدانة لملك بريطانيا، جورج III، الذي عارض منع تجارة العبيد، وقد كان العبيد منتشرين في ولايات الجنوب والشمال. واضطرت الولايات المتحدة والبريطانيون إلى

استخدامهم في الحرب (ص 235).

كان الهاجس وراء التسوية عام 1787 هو منع تجارة العبيد في الإقليم الشمالي الغربي؛ مما دفع نظام العبيد جنوباً. وكانت فلسفة الحقوق التي لا يمكن انتزاعها inalienable rights لم تشمل السود بعد (ص 236).

كان الولاء لبريطانيا loyalism متعدد الخلفيات والأهداف (ص 237). وقد أدى توسع الرق إلى منع نمو طبقة معدمة كما أدى إلى تكبير حجم الفرص الاقتصادية والاجتماعية للبيض. لكن الاستقطاب نما بعد الاستقلال.

مع حرمان التجار من تجارة جزر الهند الغربية ارتدوا إلى جميع الديون في الداخل، وإلى تشريع مجحف وثورة في 1786. وفي جو الالتباس صيغ الدستور في 1787. وقد غاب الكثير من القادة الشعبيين الذين كانوا في مؤتمر 1776 عن المؤتمر الدستوري في 1787 (ص 238)؛ مما عرقل الموافقة على الدستور حتى 1791، وقاد إلى إدخال تعديلات عشرة. وكانت معاهدة 1783 ملتبسة بالنسبة إلى أميركا الإسبانية كما بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فقد ازدادت صادرات أميركا الإسبانية لفترة «ذهبية» قصيرة، حتى الحصار البحري البريطاني في 1796 (ص 239)؛ رغم ذلك كانت ثمانينات القرن الثامن عشر هادئة، ثم اندلعت الثورة الفرنسية وكان أثرها الأكثر إثارة، في هايتي حيث أدت الصدمة الأولى إلى أن تضع موضع التساؤل أفكار تفوق البيض... وكانت سان دومينغو جوهرة التاج الفرنسي بسبب تصدير السكر. وكان بحث مسألة تمثيل سان دومينغو قد بدأ في الجمعية العامة التي عقدها الملك في 1787، وريح أنصار الفكرة (ص 240).

رُفِضَ لقب المستعمرة في 1790 لأن ذلك يضع «الغزاة» المستوطنين تحت نير الاستبداد. وكان هؤلاء يسعون لإخضاع السكان الملونين. وكانت الثورة الفرنسية تهدف إلى إلغاء الامتيازات القانونية بينما المستوطنون البيض ادعوا الاستقلال الذاتي زاعمين أن لا وجود لرجال أحرار غيرهم وأن لا حقوق للعبيد. وقد حاول أحد الخلاسيين ممارسة حقه (آتياً من فرنسا) لكنه اعتقل

وعذب وأعدم. فأصدرت الثورة الفرنسية مرسوماً آخر، أقل التباساً، عارضه المستوطنون الفرنسيون الذين كانوا ضد الخلاسيين وكانت هذه أول حرب عرقية ولم تكن تحالفاً طبقياً. وكانت حرباً لم يرغبها المستوطنون ولا الثورة الفرنسية ولا الخلاسيون، بل فرضها العبيد السود. وكانت أنجح ثورة للعبيد في تاريخ الاقتصاد العالمي الرأسمالي: حرب أهلية ذات ثلاث جهات: حرب بيض، ثورة خلاسيين، وثورة زنوج. وكان لدى فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة خوف من هذه الثورة (ص 242).

وعندما اندلعت في 1793 اتصل المستوطنون البيض ببريطانيا. واحتل البريطانيون سان دومينغو، وكان للاحتلال رد فعل عكسي؛ فقد تنافست بريطانيا وإسبانيا وفرنسا على كسب ودّ الزنوج مما أطال عمر ثورتهم.

وخافت الولايات المتحدة من امتداد فيروس الحرية إلى أراضيها التي يكثر فيها العبيد الزنوج، وبقيت تموّن دومينغو بالغذاء دون علاقات سياسية (ص 242). وكان الإسبان يسيطرون على جزء من الجزيرة، لكن اعتمادهم لم يكن على السكر، بل على اقتصاد الكفاف. ولم يكن تدخّل الإسبان نجاحاً. وحالما توقف الأوروبيون مؤقتاً عن القتال فيما بينهم ارتدوا ضد الزنوج. واعتقلوا زعيمهم توسان في 1802؛ وتعاونوا كلهم مع فرنسا لإعادة الاستعمار. وبقيت الجزيرة جمهورية ومنقسمة لوقت ما (ص 234).

أخرت ثورة سان دومينغو استقلال أميركا الإسبانية، رغم صداقة بوليفار مع إحدى دولتيها. وأدت إلى مزيد من الحذر لدى المستوطنين والدول الأوروبية.

أما إيرلندا فكان وضعها أسوأ من أميركا الشمالية وأشبه بوضع بيرو وكان سكانها من الفلاحين الكاثوليك الذين يخضون لمستوطنين بريطانيين وبروتستانت. وأدى الغياب الكلي لحقوق الكاثوليك إلى جعل المستوطنين البروتستانت يشعرون بالغيرة من سياسة بريطانيا التجارية. وكانوا محرومين حتى من الشحن البحري. وكانت إيرلندا ممنوعة من أن تصير محطة توزيع

لأميركا الشمالية (ص 244).

نمت بعد 1763 قومية انكلو إيرلندية كما في أميركا الشمالية. وحاولت بريطانيا فرض سيطرة مباشرة على إيرلندا. وكان هناك إيرلنديون بروتستانت مع ثورة أميركا الشمالية، في حين وقف الكاثوليك مع بريطانيا. وجرت محاولة تحميل الإيرلنديين المشاركة في أعباء الحرب. وكان هناك خوف من ثورة اجتماعية داخلية بتأثير من الثورة الفرنسية. وقد طالب الكاثوليك بالتححر. وشارك الفلاحون في جمعية أورانج في 1795 ضد أسياذ الأرض البروتستانت؛ وحازوا على مساعدة الثورة الفرنسية وتحالفوا مع البريستيريين كما في 1688م. وشنوا حملة مشتركة على إيرلندا في 1797 (ص 245)؛ وفشلت الحملة بسبب الإدارة السيئة. وكان لذلك أثر هام على الاقتصاد العالمي. إذ أن فرنسا لم تخسر الحرب في موسكو بل قبل ذلك في إيرلندا في 1797. ثم قرر نابليون حملة ثانية في 1798، ووجه اهتمامه إلى مصر.

وألغى البريطانيون إصلاحات 1792 وأعلنوا الاتحاد في عام 1800؛ وفشل المستوطنون البروتستانت في نيل أي استقلال ذاتي. وهكذا شهدت تسعينات القرن الثامن عشر هزيمتين كبيرتين للمستوطنين البيض في سان دومينغو وفي إيرلندا.

بعد ثورتي توباك أمارو وكومنيروس صارت دعوة الاستقلال على طريقة أميركا الشمالية محفوفة بالمخاطر. وذلك حتى غزو نابليون لإسبانيا في 1808 (ص 246).

كانت فترة 1793 - 1807 مرحلة ازدهار بالنسبة للولايات المتحدة التي اتخذت موقف الحياد بين فرنسا وبريطانيا، وكان ذلك قراراً استراتيجياً بالميل لصالح المستعمر السابق في 1794. وكانت لدى الولايات المتحدة أسباب اقتصادية وراء موقفها، إذ كانت تجني مدخولاً كبيراً من التجارة الخارجية التي كانت منفذاً لمزارعي القطن في الجنوب الذين تكاثروا بعد اختراع آلة حلج القطن في 1793 (ص 247). وقد كان الجنوب يحتاج إلى محصول تصدير

جديد بعد تراجع سوق النيلة والأرز في الحروب الثورية.

حظرت بريطانيا في 1807 التجارة مع أعدائها؛ وسنت الولايات المتحدة في 1808 قانوناً يقاطع فرنسا وبريطانيا. ثم حصل تجديد التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل نزع الاستعمار من الأمريكتين (ص 248). وعندما شنت بريطانيا حملة غير مقررة رسمياً على بينوس آيريس، بقي المستوطنون على ولائهم لإسبانيا (ص 249). وفي أثناء غزو نابليون لشبه جزيرة إيبيريا في 1808، حدثت فوضى في رأس السلطة في إسبانيا بغياب سلطة شرعية للامبراطورية. فصار الكريول يمارسون الحكم الذاتي واقعياً، باسم الولاء لإسبانيا. وتم فتح الموانئ للتجارة الحرة، ونشبت الثورة في أميركا الوسطى الجنوبية، وكانت ثورة المكسيك أكثرها راديكالية من الناحية الاجتماعية. وكان الشوار هنوداً بقيادة رجال دين. فتحالف الكريول وإسبانيا ضدهم. وفي المرحلة الثانية للثورة كان المستيزو أكثر من الهنود... وفشلت الثورة عندما أعلن الكريول الاستقلال في 1813 (ص 250).

إن العناصر الثلاثة التي مهدت للمرحلة الأخيرة لاستقلال مستوطنات إسبانيا في أميركا هي:

- (1) حرب 1812 بين الولايات المتحدة وبريطانيا.
- (2) استعادة فرديناند السابع لعرش إسبانيا في 1813.
- (3) مؤتمر فيينا في 1815.

وكانت حرب 1812 هي المرحلة الأخيرة في نزع الاستعمار في أميركا الشمالية. فقد كانت بريطانيا تريد الولايات المتحدة شريكاً صغيراً لا منافساً. ولم تفلح الولايات المتحدة كثيراً في الحرب. فجاءت تسوية غنت لتؤدي إلى اعتراف بريطانيا بالولايات المتحدة وإلى نتائج أخرى هامة. وأدت عودة فرديناند السابع لعرش إسبانيا إلى إلغاء الدستور الليبرالي المعلن في 1812، ثم إلى قمع ثورات أميركا الإسبانية خلال عام واحد (ص 252).

لكن النجاح كان قصير الأمد، إذ إنه بعد تسوية غنت لم تعد بريطانيا والولايات المتحدة تخافان بعضهما وعادتا إلى سياسة دعم الاستقلالات. وقد أعاد مؤتمر فيينا السلم إلى أوروبا وأضعف ادعاءات إسبانيا في أميركا. وكانت الدول الأوروبية تعتبر إجراءات إسبانيا غير مجدية، كما كانت تفضل إعطاء التنازلات منعاً لتفاقم الثورات التي فتحت الطريق أمام المستوطنين لتحقيق الاستقلالات (ص 252).

إن أشكال الصراع تختلف بين بلد وآخر بسبب اختلاف موازين القوى الداخلية بين الكريول، والمولاتو، والمستيزو، والهنود، والعبيد، والزنج. ولقد هرع الكريول إلى الاستقلال لا ضد إسبانيا بل منعاً من أن يقودها الآخرون. ويبدو الأمر واضحاً لا في ثورتي بيرو والمكسيك، اللتين قادهما محافظون، بل في ثورتي لابلاتا وفنزويلا الطليعيتين (ص 253). وقد فشل حلم بوليفار في التوحيد كما حصل في الولايات المتحدة بسبب التفرق الجغرافي.

إن قصة البرازيل تشبه أميركا الإسبانية في التوافق بين نزع الاستعمار والتغلغل الاقتصادي البريطاني (ص 254). وفي البرازيل أيضاً أدت أفعال نابليون في أوروبا إلى تطورات قادت إلى الاستقلال. فقد هرب الملك دون جواو إلى البرازيل، ثم رفع البرازيل إلى مستوى البرتغال كمملكة موازية، وسكن البرازيل وجعل الحكم في البرتغال لمجلس أوصياء وجعل من مارشال إنجليزي رئيساً لمجلس الوصاية، وحدثت ثورة ليبرالية في 1820 - 1821 بقيادة نخبة الكريول، لكن الطبقات الشعبية لم تنل شيئاً، ثم عاد دون جواو إلى البرتغال؛ وأصبح دون بيدرو Don Pedro امبراطور البرازيل ببركة بريطانية.

هكذا خلق المستوطنون البيض ببطء وعلى مدى خمسين عاماً دولاً في نصف الكرة الغربي أصبحت أعضاء في نظام الدول. وجميعها خضعت اقتصادياً وسياسياً، بطريقة أو بأخرى، لسيطرة القوة المهيمنة الجديدة، بريطانيا رغم أن الولايات المتحدة استطاعت أن تلعب دوراً مساعداً، وستصبح في

المستقبل منافسة لبريطانيا.

وكان الاستثناء الوحيد هو هايتي التي عوقبت وألغي دور كل من فرنسا وإسبانيا والبرتغال؛ كذلك دور الزنوج والهنود. وفشل حلم البعض بإنشاء جمهورية ذات نموذج أوروبي مع نظريات دستورية أوروبية ومزاعم بالانتماء إلى تاريخ الأزتيك كأصل للوطن. وخلت القومية الجديدة من أي محتوى اجتماعي (ص 255).

لم تمثل أي من الثورات الكبرى لأواخر القرن الثامن عشر - الثورة المسماة صناعية، الثورة الفرنسية، استقلال المستوطنين في الأمريكتين - أي تحد أساسي للاقتصاد العالمي الرأسمالي. بل مثلت تمادياً في الاندماج والتخندق. فقد جرى قمع الشعبية وتقييد إمكانياتها بالتحويلات السياسية. وفي القرن التاسع عشر سوف تقوم هذه القوى بإمعان النظر في أسباب فشلها وسوف تنشئ استراتيجية جديدة للصراع الذي سيكون أكثر تنظيماً ووعياً (ص 256).